ابن الفرضي ناقداً لرواة الحديث

د. أحمد الزبيدي

تمهيـــد :

انقسم النقاد في مواقفهم من الصفات التي تشترط في الراوي لقبول روايته ــ بعد اتفاقهم علي أصلين هما : العدالة والضبط ــ إلى ثلاث طوائف :

متشددين[1] ومتساهلين[2] وحذرين[3] وفي هذا المبحث سنحاول معرفة موقع ابن الفرضي من هذه الطوائف.

ابن الفرضي أندلسي، والأندلسيون ــ عموما ــ عرفوا بتشددهم في النقد، ولعل أحسن من يصور لنا حالة أهل الأندلس في قسوتهم على الرواة وغيرهم، وتشددهم في محاسبتهم، الفيلسوف الحافظ ابن حزم ــ وإن كانت له ظروفه الخاصة به ــ حيث يقول في نص طويل ننقله على طوله :

«فإنها (الأندلس) خصت من حسد أهلها للعالم الظاهر فيهم، الماهر منهم، واستقلالهم كثير ما يأتي به، واستهجانهم حسناته، وتتبعهم سقطاته وعثراته، وأكثر ذلك مدة حياته ؛ بأضعاف ما في سائر البلاد، إن أجاد قالوا : سارق صغير، ومنتحل مدع، وان توسط، قالوا : غث بارد، وضعيف ساقط، وان باكر الحيازة لقصب السبق قالوا : متى كان هذا ؟ ومتى تعلم ؟، وفي أي زمان قرأ ؟ ولأمه الهبل[4]، وبعد ذلك إن ولجت به الأقدار أحد طريقين : إما شفوقا بائنا يمليه على نظرائه، أو سلوكا في غير السبيل التي عهدوها، فهنالك حمي الوطيس على البائس، وصار غرضا للأقوال، وهدفا للمطالب، ونصبا للتسبب إليه، ونهبا للألسنة، وعرضة للتطرق إلى عرضه، وربما ما لم يقل، وطوق ما لم يتقلد، وألحق

به ما لم يفه به، ولا اعتقده قلبه، وبالحرى وهو السابق المبرز، ان لم يتعلق من السلطان بحظ أن يسلم من المؤالف وينجو من المخالف، فان تعرض لتأليف غمز ولمز، وتعرض وهمز، واشتط عليه، وعظم يسير خطبه، واستشنع هين سقطه، فتنكس لذلك همته، وتكل نفسه وتبرد حميته... الخ».

فماذا كان نصيب ابن الفرضي من هذا الحساب العسير الذي حاسب به الأندلسيون رواتهم، والمنتمين إلى طبقة العلماء منهم ؟ وهل لكتبه مكان بين مؤلفات الجرح والتعديل ؟ للجواب عن السؤال الأول : أعود إلى ما أشرت إليه في مكان من هذه الدراسة[5] من أن الأندلسيين أثنوا على ابن الفرضي وأشادوا بمكانته العلمية، وقيمة مؤلفاته، وأن قلة قليلة هم الذين انتقدوا بعض أعماله، كابن الابار، ومع ذلك فلم يسلم له جل ما قاله فيه، وأما المشارقة فكل من نقل عنه منهم سلم أحكامه، وتعرض له من المعاصرين بالنقد الدكتور حسين مؤنس، فكان نقده مردودا عليه[6] وقد أشاد الأستاذ ابراهيم بن الصديق بابن الفرضي في رسالته حيث وصفه بحافظ الأندلس الكبير، وبكتابه بأنه أصل لكثير ممن جاءوا بعده[7].

والجواب عن السؤال الثاني :

ان كتب ابن الفرضي يمكن تصنيفها إلى صنفين : يوضع التاريخ في جهة، وباقي كتبه الأخرى في جهة ثانية، أما هذه الأخيرة فان ما عرفناه منها لا يتعرض بالنقد إلا نادرا لمن ذكروا فيها، ولذلك يمكن القول بأن هذه لا تسمح طبيعة هذه الدراسة بالبحث عن مكانها بين كتب الجرح والتعديل.

أما كتاب «تاريخ علماء الأندلس» فلم أعرف لحد كتابة هذا البحث مؤلفا أشار إلى هذا الموضوع : ربما لم يتعرض أحد لذلك لأن الكتاب اشتهر بـ «تاريخ علماء الأندلس» ولكن اسم (التاريخ) لا يمنع من أن يكون الكتاب كتاب جرح وتعديل في آن معا، فقد اشتهرت كتب باسم (التاريخ) وهي مراجع في الجرح والتعديل[8].

ولو رجعنا إلى صنيع ابن الفرضي في التاريخ لوجدناه، وكأنه أخذ على نفسه العهد ــ كنسابة مؤرخ، وراوية، ومحدث ناقد ــ وهو يترجم لعلماء الأندلس ــ أن يميز بين من غلبت عليه صفة علمية ما، على الصفات التي يجمعها

إليها، أو بتعبيز أوضح، بين من كان لون من ألوان العلم أغلب عليه من الألوان الأخرى، وهو بهذا الصنيع قد أدى دور الناقد الخبير، المطلع الذي يدعم رأيه بالنقل الصحيح، وربما اقتصر على النقل دون إبداء رأي.

قيمــة آرائــه :

تستقي آراؤه قيمتها من متانة مصادرها، فقد شهد له ابن بشكوال بصفة الناقد[9] وزكى القاضي عياض، والذهبي وابن حجر أحكامه بنسبة تكاد تكون مطلقة[10] ذلك لأن جل الذين أبدى فيهم رأيه تربطه بهم علاقة ما : مشيخة، أو زمالة أو مواطنة وقليل هم الذين اعتمد على النقل في نقدهم، والحكم عليهم، وحتى هؤلاء يدعم رأيه المنقول في نقدهم، بالتأكد من صحته، وغالبا ما يكون التأكد عن طريق البحث عنهم والاتصال بهم إن كانوا معاصرين له، أو بأقاربهم ــ أبنائهم وأحفادهم ــ إن تقدمت وفاتهم، فإن لم يتأكد من صحة الخبر عبر عنه بالصيغة المناسبة التي تكسب رأيه قيمة، وتبعده عن دائرة الريبة، والشك، قال مثلا في حق عبد الله بن عبد الرحيم ابن العنان، والد شيخه أحمد : (وأشك في سماعه من ابن وضاح)[11] ومثل هذا الصنيع أعطاه صفة (الأمانة) في النقل، والدقة في الحكم، مما أهله لأن يكون عمدة لمن جاءوا بعده.

وقد يصادف الباحث في أحكام ابن الفرضي حالات ربما هزت ثقته به وبقيمة آرائه، وذلك مثل أن تقرأ قوله في ابراهيم بن اسماعيل بن سهل الأندلسي : (حدث عن محمد بن حزم عن ابراهيم بن بكير، عن أبي الحسن بن محمد الخراساني عن علي، وهؤلاء مجهولون ما أعرفهم)[12].

وقد ترجم ابن عبد الملك المراكشي[13] لاثنين كل منهما محمد بن حزم، وهما معاصران لابراهيم بن اسماعيل، والثاني منهما قرطبي، روى عن أبان بن عيسى، وبقي بن مخلد، ومحمد بن وضاح، وقاسم بن محمد، ويحيى بن هزيل، وكلهم ترجم لهم ابن الفرضي، وأسنانهم متقاربة، وليس فيهم من يمنع التاريخ معاصرته لابراهيم بن اسماعيل، هذا الذي حدث عن محمد بن حزم.

والأول سمع من أحمد بن خالد، وصحب محمد بن مسرة، ورافقه في طريقه إلى الحج؛ فلا يمنع التاريخ أيضا من أن يكون هو المعني بمحمد بن حزم فيما ينقله ابن الفرضي. لأنه لما صرح بجهلهم ــ بجهله اياهم ــ كان معنى ذلك

أنه ينقل عن غيره أن ابراهيم ابن اسماعيل حدث عن محمد بن حزم... الخ فلو اقتصر على نفي معرفته بهم لكان منسجما مع منهجه العام في التحري.

على أن ابن الفرضي لم يستعمل صفة الجهالة في نقده إلا نادرا، غير أن مثل هذه الحالات لا يلبث أثرها في النفس أن يزول، إذا علم الباحث أنه يصحح أوهام الكبار أمثال الحافظ الكبير عبد الغني الأزدي، قال في لقب (زبان) هو يحيى ابن الجزار كوفي، وقد غلط فيه بعد الغني فجعله اسما لأبيه[14] وكذلك ذكره كل من الذهبي[15] والخزرجي[16].

وقال في اسم عزير بن محمد اللخمي الأندلسي، (وعزيز بضم العين وفتح الزاي.. وقد وهم فيه عبد الغني فذكره بفتح العين)[17]. وتزداد الثقة بآرائه وقيمتها عندما نقرأ قول ابن عبد الملك المراكشي في الموضوع بعد أن ذكر اضطراب الكثيرين : (ولكن أبا الوليد ابن الفرضي قيده في كتابه (المؤتلف والمختلف) بما رفع الخلاف وقطع النزاع وهو المقنع في ذلك)[18].

ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن الفرضي

استعمل النقاد في الجرح والتعديل[19] ألفاظا كثيرة وصيغا مختلفة، واختلفوا في تحديث مراتبها فيهما، تبعا لاختلاف وتفاوت دلالات هذه الصيغ، ما بين متقدمين ومتأخرين[20] ويهمنا هنا أن نعرف صنيع ابن الفرضي وطريقة استعماله لها :

ابن الفرضي ينتمي زمانيا إلى الفترة الأولى من عصور المتأخرين في عرف المحدثين، وعلى ضوء هذه الملاحظة، وانطلاقا من كون كتاب ابن الفرضي المعني بهذه الاستعمالات، كتاب تاريخ وتراجم، قبل أن يكون كتاب جرح وتعديل، فإن صنيعه مزيج من عمل النقاد وعمل المترجمين المؤرخين، فتراه يكتفي أحيانا قليلة بصيغ مفردة ومجملة للجرح أو التعديل[21].

وفي هذه الحالة كثيرا ما كان يستعمل صيغة (كان من أهل العلم) (لم يكن من أهل العلم) دون تفسير.

وتراه أحيانا كثيرة يعدد صيغ التعديل ويمزج بينها وبين ما يسمى تحلية، ويقيد غالبا الضبط بالكتابة (ضابط لما كتب) والثقة بالرواية (ثقة فيما روى) فإذا أراد رفع درجة المترجم قال مثلا :

(امام في الحديث حافظ له، بصير بعلله، عالم بطرقه، مقدم على أهل وقته في ذلك).

وكثيرا ما استعمل صيغا للتعديل النسبي في الزمان والمكان أو في واحد منهما كأن يقول مثلا : (لم يكن بالأندلس قبله. أبصر بالحديث منه) و(لم يكن بأستجة قبله ولا بعده مثله) وكقوله في شيخه ابن الباجي (لم ألق فيمن لقيته من شيوخ الأندلس أحدا أفضله عليه في الضبط)[22].

فقد قيد نفى المثلية في العبارة الأولى بالزمان (ما قبل عصر المترجم)، والمكان (الأندلس) وفي الثانية بالمكان فقط. (استجة) وفي الثالثة بالمكان (الأندلس) وبنفسه (أفضله).

وهكذا تكون مبالغة ابن الفرضي في توثيق من وثقهم محاطة بسياج من الدقة والحذر.

وقد ركز كثيرا على جانب الدراية، فأثبت الفهم للحديث في التعديل، ونفاه في التجريح كقاعدة عامة، فكان جرحه مفسرا غالبا، فيذكر اللحن، وضعف الخط، والغفلة، والتأخر في الحفظ، وقلة الورع، واعتناق بدعة ما، والكذب، أو الاتهام به.

ولو أردنا استخراج مراتب كل من الجرح والتعديل عند المحدثين من استعمالات ابن الفرضي لهذه الألفاظ، ربما عسر ذلك، لأن استعمالاته لم تستوعب كل الصيغ المستعملة عند المتقدمين.

وفي مقابل ذلك استعمل صيغا أخرى كثيرة غير مألوفة في كتبهم، ولا حتى في كتب الجرح والتعديل لمن جاءوا بعده، ومع ذلك يمكن القول بأنه استوعب مضمون مراتب كل من الجرح والتعديل التي نجد عنده لكل مرتبة منها صيغا وإن كانت غير مستوعبة.

ففي مراتب التعديل نجد له : (لم يكن بالأندلس قبله أبصر بالحديث منه)[23] ويقول نقلا عن شيخه اسماعيل : (لم يكن باستجة قبله ولا بعده مثله)[24] ويقول نقلا عن خالد بن سعد : (لو أن الصدق انسان لكان ابن حيون) مثل هذه العبارات تقوم مقام قولهم ــ في المرتبة الأولى (الثانية بعد

الصحابة) ـــ لا أعرف له نظيرا، أو ما يقرب منها غير أن عبارة ابن الفرضي لا تخلو من قيد كما سبق، وحينما يكرر في المرتبة الثالثة أو يؤكد لفظ التوثيق يفسر كل عبارة فيقول غالبا : (ضابط لما كتب، ثقة فيما روى) ويقول، (كان عالما بالآثار والسنن، حافظا للحديث وأسماء الرجال وأخبار المحدثين)[25]، ويقول (كان حافظا للحديث، عالما بطرقه منسوبا إلى فهمه)[26].

ومجموع هذه العبارات لا يقل في الدلالة على التوثيق عما استعمله المتقدمون في المرتبة الأولى من قولهم : أضبط الناس، وأوثق الناس، وإليه المنتهى، وغيرها.

وقلما استعمل ألفاظ الرتبة الرابعة، فلم يقتصر على قوله : ثقة، أو ثبت، أو ما يشبههما إلا نادرا، بل استعملها، مكررة ومنوعة، ومفسرة. بكثرة، كما هو الحال في المرتبة الثالثة.

واستعمل ألفاظ المرتبة الخامسة مفسرة أيضا، فلم يكتف بقوله : لا بأس به كما فعل المتقدمون، ولكنه قيدها بالفهم فيقول مثلا : (لا بأس به في فهمه)[27].

أما صيغ المرتبة السادسة فله فيها تصرف واسع، إذ يجمع أحيانا بين عبارتين، فيقول مثلا : (كان رجلا صالحا صدوقا إن شاء الله)[28]، وأحيانا يجمع إليها عبارة المرتبة الرابعة فيقول : (وكان رجلا صالحا ثقة)[29].

وأحيانا يستعمل عبارة : (صالح) للتحلية لا للتوثيق[30]، وكثيرا ما يستعمل (سمع الناس منه) نظير قولهم في هذه المرتبة : (روي عنه) أو (يكتب حديثه)، ولم نعثر له على كثير من صيغ هذه الرتبة، كقولهم : (صويلح) أو : (مقارب الحديث) أو : ما أقرب حديثه : إلى غيرها من الصيغ.

ونفس التصرف في عبارات التعديل نجده له في عبارات الجرح أيضا، فالمرات الستة التي استقر عليها علم الجرح والتعديل في كل منهما مستوفاة عنده مضمونا، وان لم يستوعب عبارتها، فيقول في الأولى : (وكان قليل الحفظ) وفي الثانية (كانت عنده مناكير) وفي الثالثة (ماكان ممن يكتب حديثه) وفي الرابعة : (وكان ينسب إلى الكذب) وفي الخامسة : (كان كذابا) و(كان يكذب)[31] وفي السادسة، قال : (وكان من أكذب الناس)[32].

وبمراجعة استعمال ابن الفرضي لألفاظ الجرح وانزالها في محالها من المراتب الستة يمكن حل الاشكال الذي يقع فيه القاريء عندما يقرأ نقده لبعض شيوخه ثم روايته عنهم.

فإذا علم أن هؤلاء لم يستعمل في حقهم ألفاظا أشد من المرتبة الأولى والثانية، وأن أهل المرتبتين لا يرد حديثهما، بل يوخذ للاعتبار به، تأكد أن أخذ ابن الفرضي عن هؤلاء، هو من هذا الباب.

أما عن استعماله للصيغ الغير المألوفة، فانه كثير في الجرح، وأكثر منه في التعديل.

وسنستعيض عن تفصيل ذلك بذكر المنتقدين عنده مصنفين حسب أنواع الجرح التي جرحوا بها.

أما الموثقون عنده فلا داعي لتتبع أحوالهم مادام الموضوع قاصرا على المنتقدين.

تصنيفات المنتقدين وأنواع نقدهم :

اقتضت طبيعة البحث أن أصنف المنتقدين عند ابن الفرضي تصنيفين : الأول أذكر فيه الذين وجدنا فيهم رأيا لغير ابن الفرضي وهم أصناف، والثاني أذكر فيه الذين لم نقف في حقهم على رأي لغيره[33] وهم أصناف أيضا، وربما كان ذلك ناتجا عن قصور في البحث، فليس كل من لم نقف لرأي غير ابن الفرضي فيه هو كذلك قطعا.

ونختم التصنيفين بمجموعة من شيوخه. انتقدهم وحده، أو مع غيره.

التصنيف الأول : ويحتوي على خمسة أصناف.

الصنف الأول : من قيل فيهم ما يؤكد كلام ابن الفرضي سواء وجد رأي مخالف له أم لا، وهؤلاء هم :

1) **أحمد بن الفضل بن العباس البهراني** : الدينوري أبو بكر الخفاف (ت 349 هـ) ترجم له ابن الفرضي وذكر رحلته وشيوخه، ثم قال ـــ معرضا به ـــ : (فكان يكتب كتابا ضعيفا، ولزم محمد بن جرير الطبري وخدمه وتحقق

به، وسمع منه مصنفاته فيما زعم، ولم يكن ضابطا لما روى) ثم قال، (وكانت عنده مناكير، وقد تساهل الناس فيه وسمعوا منه كثيرا) ثم ينقل قول شيخه ابن مفرج القاضي فيه : (لقد كان الدينوري بمصر يلعب به الأحداث ويتغامزون عليه ويسرقون كتبه، وما كان ممن يكتب عنه)[34] وقال الذهبي نقلا عن ابن عساكر، علي بن الحسن، الحافظ أبي القاسم الدمشقي : (عنده مناكير، وما كان ممن يكتب حديثه)[35]، وقد علق الحافظ ابن حجر على ذلك بأن هذا القول لم يقله ابن عساكر من عنده، وإنما نقله من كتاب ابن الفرضي، ثم نقل قول الداني فيما بلغه عن أبي سعيد بن الأعرابي أنه كان يضعفه[36].

2) اسماعيل بن محمد بن اسماعيل، أبو القاسم بن أبي الفوارس القرطبي (ت 357 هـ)، ذكر ابن الفرضي أنه رحل وسمع، ثم قال : (وكان محمد بن أحمد بن يحيى يسيء القول فيه جدا)[37]، وقال الحافظ ابن حجر نقلا عن أبي جعفر ابن صابر المالقي في تاريخه : (متكلم فيه)[38].

3) أسيد بن زيد بن نجيح أبو محمد الجمال الهاشمي الكوفي (ت قبل 220 هـ) قال ابن الفرضي (نسبه ابن معين إلى الكذب)[39] روى عنه البخاري حديثا قرنه بآخر، وقال الذهبي (كذبه ابن معين، وقال النسائي متروك، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال ابن حبان : يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث)[40].

وأراد الخزرجي أن يدفع عنه تهمة الكذب إذ قال : (وقال ابن معين كذاب فأفرط فرد عليه المعلق بقوله : ينظر في قوله : فأفرط، فإن أهل الحديث ضعفوه، ولم يوثقه أحد)[41].

4) أصبغ بن خليل أبو القاسم القرطبي (ت 373 هـ) :

وصفه ابن الفرضي بحفظ الرأي على مذهب مالك، وفقهه في الشروط، وبصره بالعقود ثم قال : (ولم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بطرقه) ثم قال : (وبلغ به التعصب لأصحابه أن افتعل (حديثا) في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الاحرام، ووقف الناس على كذبه فيه) وذكر الحديث الذي رواه في الموضوع قائلا : (قال أحمد : حدثني أصبغ بن خليل، عن غازي بن قيس، عن سلمة بن وردان، عن ابن شهاب، عن الربيع ابن خثعم، عن ابن مسعود، قال : صليت

وراء رسول الله (ﷺ)، وخلف أبي بكر سنتين وخمسة أشهر، وخلف عمر عشر سنين، وخلف عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلف علي بالكوفة خمس سنين، فما رفع واحد منهم يديه إلا في تكبيرة الاحرام وحدها) فلاحظ عليه أحمد أن سلمة بن وردان لم يرو لم يرو عن ابن شهاب، وهذا لم يرو عن الربيع حرفا قط ولا رآه. وأن ابن مسعود توفي في خلافة عثمان، فكان هذا الاسناد كما قال ابن الفرضي من افتعال أصبغ بن خليل، ثم أشار إلى حديثه في إسناد القرآن عن الغازي بن قيس عن نافع عن ابن عمر عن النبي (ﷺ) عن جبريل عن الله عز وجل، فلاحظ عليه ابن الفرضي أنه اشتبه عليه نافع القاريء بنافع مولى ابن عمر، وهكذا تتبع سقطاته، فذكر منها معاداته لأهل الحديث فنقل قول قاسم بن أصبغ : (وسمعت أصبغ بن خليل يقول : (لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة) ومنها أنه نهى والد قاسم عن تركه ولده يختلف إلى بقي بن مخلد للسماع منه محرمه من ذلك، وكان قاسم يدعو عليه من أجل ذلك، ومنها أن أحمد بن خالد كان يقرأ عليه سماع عيسى عن ابن القاسم فقرأ اسم : أسيد بن الحضير[42] بالحاء المهملة مصغرا فرد عليه أصبغ بأنه : الخضير بالخاء تصغير خضر، منكتا عليه بقوله : لئن بقينا ليقولن الناس عمر بن الخطاب بالمهملة، ولم ينفع أحمد معاودته له في ذلك، وأوقف أحمد بن خالد من بعد ذلك على الحكاية فعرفها وأقرها وقال : (مسكين أصبغ يخطيء ويفسر)[43].

وذكر القاضي عياض كل ما قاله ابن الفرضي، وأضاف ــ منتقبدا تأويل أحمد بن خالد : وأن أصبغ لم يقصد الكذب على النبي (ﷺ)، وإنما ظهر له أنه يؤيد مذهبه) ــ قائلا : (وهذا كلام من أحمد لا معنى له، وكل من كذب على الرسول (ﷺ) إنما كذب لتأييد غرض)[44].

وقال الذهبي : (متهم بالكذب)[45] ونقل أيضا حديثه لعدم الرفع في الصلاة كاملا، ثم علق عليه ناقلا عن ابن الفرضي مضيفا له.

ويقول عياض : (ومنها أنه ما صلى خلف عمر وعثمان إلا قليلا، لأنه كان في غالب دولتهما بالكوفة، فهذا من وضع أصبغ)[46] واكتفى الحافظ بان حجر بترديد ما ذكره ابن الفرضي وعياض والذهبي[47] وقد أكد هذه الحقيقة السيد صلاح الدين أحمد الأدلبي قائلا : (فقد اتهمه ابن الفرضي وغيره بأنه وضع الحديث الذي رواه عن ابن مسعود)[48].

5) أصبغ بن قاسم بن أصبغ، أبو القاسم الاستجي (ت 363 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه ولي القضاء باستجة فأساء معاملة أهلها فأساءوا القول فيه، ثم قال : (وكان اسماعيل لا يحدث عنه)[49].

وقال ابن حجر نقلا عن ابن صابر في تاريخه : (فيه نظر)[50]. ويعتبر هذا النقد من الأمثلة على تشدد الأندلسيين، فابن الفرضي ينص على أنه حدث، ولم ينف عنه ــ كعادته ــ العلم بالحديث، ولم يفسر لماذا كان اسماعيل لا يحدث عنه. فيبقى أن مجرد سوء معاملته للناس وسوء قول الناس فيه هو سبب تركه.

6) أمية بن أحمد بن حمزة، أبو العاص القرشي الأموي (ت 335 ــ 393 هـ)

قال ابن الفرضي : (وكان متأخرا في علمه وعقله)[51] وقال كل من الحافظين : الذهبي[52] وابن حجر[53] (لا يعرف) وزاد ابن حجر نقلا عن ابن أبي حاتم أنه ذكره هكذا، ولم يذكر فيه جرحا، ولا تعديلا.

قد جرح إذن بالجهالة والتأخر في العلم والعقل، وهذا كاف لرد روايته.

7) تميم بن محمد بن أحمد بن تميم : أبو جعفر القيرواني ثم القرطبي (ت 369 هـ)

قال ابن الفرضي : (كان يضعف) ثم نقل عن أخيه قوله : (كل شيء رواه أخي عندكم بقرطبة عن أبيه فهو فيه كاذب، لم يسمع من أبيه حرفا واحدا) ثم أضاف : (وكان أبو جعفر يدعي سماع كتب أبيه كلها)[54] ونفس الكلام قاله ابن حجر[55] ــ بمعناه ــ ناقلا عن القاضي عياض[56] ونقل عياض أقوال أبي بكر المالكي، وأبي عبد الله الخواص والأجوابي، والوليد بن مخلد، وأبي القاسم الوهراني في تحليته والثناء عليه، وكذا صنع ابن مخلوف[57] واختلف مع ابن الفرضي في كنيته وتاريخ وفاته.

8)شمر بن نمير، أبو عبد الله المصري ثم الأندلسي

حكى ابن الفرضي عن أبي سعيد بن يونس أنه (منكر)[58] وقال الذهبي نقلا عن الجوزجاني : (كان غير ثقة)[59] ونقل في الميزان عن سفيان بن وكيع أنه قال فيه : (وفيه مقال)، وزاد ابن حجر نقلا عن ابن يونس أنه : (منكر

الحديث) وعن البخاري في التاريخ الأوسط قال : (تركه علي) وعن ابن عدي : (أحاديثه منكرة، وهو أحسن حالا من شيخه الحسين بن عبد الله بن ضمرة)[60].

اجتمع فيه إذن النكارة، وعدم الثقة، وبالتالي ترك المحدثين له.

9)عامر بن معاوية بن عبد السلام، أبو معاوية الربي ثم القرطبي (ت 277 هـ) ذكر ابن الفرضي جملة من تلاميذه الذين حدثوا عنه، ثم قال : (وكان شيخا مغفلا[61] وحكى قبله، ابن حارث الخشني[62] أن أحمد ابن خالد كان يقول عنه : أنه لا يفرق بين السماع وأصول العلم، ونقل القاضي عياض عن محمد بن أيمن، أنه كان من أهل الرواية لا بأس به، وعن أحمد بن خالد، أن فيه غفلة، وأنه كان يخطىء في يافث بين بكير فكان يجعلها بالمثناة، ونقل عن ابن عبد البر أنه كان عالما صالحا إلا أنه لم يكن من أهل الضبط والمعرفة بما روي[63].

ويتلخص من مجموع هذه النقول أن الطعون الموجهة إليه ترتكز على الغفلة وقلة الضبط والدراية، لأن خطأه في اسم راو راجع لقلة الضبط، وعدم تفرقته بين السماع وأصول العلم راجع لقلة درايته بالمروي.

10) عبيد الله بن عمر بن أحمد القيسي الشافعي أبو القاسم البغدادي ثم الأندلسي (ت 360 هـ)

سمع ابن الفرضي شيخه ابن مفرح ينسبه إلى الكذب، ووقف على ذلك بنفسه في تاريخ أبي زرعة الدمشقي حيث رأى أن بكر بن شعيب الذي زعم عبيد الله أنه حدثه عن أبي زرعة، لم يكن في سن تسمح له بالأخذ عنه، وقد أكد اتهامه له بأنه بشر إسنادا كان في آخر الكتاب، وكتب مكانه بكرا بن شعيب هذا[64] وقال الذهبي وابن حجر (روى عمن لم يدرك)[65] ونقل ابن حجر كلام ابن الفرضي و لم يعقب عليه.

11) قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البياني أبو محمد القرطبي (ت 340 هـ)

قال ابن الفرضي : (وكان متمتعا بذهنه لا ينكر عليه شيء إلا النسيان

خاصة إلى ذي الحجة سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة (337) ومن هذا التاريخ تغير وحال ذهنه إلى أن مات)[66].

وقال ابن فرحون : (وكان قد تغير ذهنه آخر عمره من سنة 337 إلى أن مات)[67] ونقل ابن حجر عن عياض أنه اختلط ذهنه قبل موته ؛ لأنه أسن ونيف على التسعين، قال لأصحابه ذات يوم تنحوا عن طريق الفيل لما رأوا حمل حطب على دابة[68].

12) قرعوس بن العباس بن قرعوس أبو الفضل القرطبي (ت 220هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه سمع مالكا، والثوري، وابن جريج ثم قال : (ولا علم له بالحديث)[69] وبعث أن نقل عياض كلامه قال : (قال على بن حزم : ومن المحال أن يسمع قرعوس من ابن جريج، إذ مات ابن جريج سنة 150 وقرعوس مات سنة 220 هـ ولم يطل عمر قرعوس طولا يحتمل هذا، وكذلك وفاه سفيان سنة إحدى وستين)[70] وقال كل من الحميدي والضبي (وقيل ان في روايته عن ابن جريج نظرا)[71].

أقول لم يلاحظ ابن الفرضي ما لاحظه ابن حزم، وهي ملاحظة غاية في الأهمية. ولا تكتمل أهميتها إلا بمعرفة ميلاد قرعوس.

13) محمد بن أحمد بن قادم أبو عبد الله القرطبي (ت 380 هـ)

ضعفه ابن الفرضي بعدم ضبطه وبدعته فقال : (وكان غير ضابط لنفسه ولا مالكا للسانه، سمعه غير واحد ينال من علي بن أبي طالب وأنا سمعته ينال من الحسين بن علي... وكام مضعوفا كتب عنه غير واحد وما كان لذلك أهلا)[72]، وقال الذهبي : (ضعفه ابن الفرضي)[73] وقال ابن حجر نقلا عن ابن أبي حاتم : (وكان ناصبيا)[74] ثم نقل كلام ابن الفرضي.

14) محمد بن اسحاق بن ابراهيم العكاشي الأسدي الأندلسي قال ابن الفرضي : (منكر الحديث)[75]، ونقل الذهبي نفس الكلمة عن البخاري، وأضاف : (وقال ابن معين كذاب)، وقال الدارقطني : يضع الحديث، ثم روى له حديث (من سر مؤمنا فانما يسر الله، ومن عظم مؤمنا فإنما يعظم الله) قال

عنه : انه كذب بين ثم روى له حديث : (أصبروا وصابر ورابطوا... الخ) قال عنه (وهذا باطل)[76] وقال ابن حجر : (منكر الحديث وقال ابن عدي : رجل لا يعرف)[77].

15) **محمد بن الحارث بن أبي سعيد** : أبو عبد الله القرطبي (ت 260 هـ) قال ابن الفرضي : (وكان فقهه قليلا)[78] وقال القاضي عياض نقلا عن ابن الفرضي (وكان قليل الفقه)[79].

16) **محمد بن خليفة بن عبد الجبار،** أبو عبد الله القرطبي (ت 392 هـ) قال ابن الفرضي : (كان لا يؤتى بشيء من الكتب إلا ذكر أنه سمعه، ولقد بلغني أن أحداثا تغفلوه بكتاب لمحمد بن الحسين البرجلاني الزاهد شيخ أبي بكر بن أبي الدنيا، فذكر أنه سمعه وظنه (محمد بن الحسين الآجري)، وكان ضعيف الخط لا يقيم الهجاء)[80] وقال الذهبي : (ضعفه ابن الفرضي و لم يهدره)[81] وأضاف ابن حجر نقلا عن رحلة أبي عبد الله بن رشيد أن محمد بن خليفة كان يصحح نسبة محمد بن الحسين الآجري قائلا للذي يقرأ عليه : (ليس كذل انما هو اللاجري بتشديد اللام وتخفيف الراء، نسبة إلى اللاجر قرية من قرى بغداد ليس بها أطيب من مائها) ثم قال : (قلت وهذا من أوائل هذا الرجل، فأبو بكر الآجري أشهر من أن ينبه على نسبته، فما اكتفى بالتغيير والتحريف حتى ادعى نسبته إلى بلدة لا حقيقة لها)[82].

17) **محمد بن عامر بن محمد الخثعمي** أبو عبد الله ابن البلوطي الملقب بقدار (ت 385 هـ) قال ابن الفرضي : (و لم يكن رضيا في نفسه ولا ثقة في دينه)[83] وقال ابن حجر نقلا عن ابن صابر : (ليس بثقة)[84].

18) **محمد بن عبد الله بن عبد المومن أبو عبد الله** المعلم القرطبي (ت 386 ه) قال ابن الفرضي (وكان شيخا تائها لا معرفة عنده، وقد كتب عنه قوم حدثهم عن جده، ولو أرادوا أن يحدثهم عن نوح عليه السلام لفعل)[85] واتهمه بأنه لم يسمع أصول جده، ولم يدرك ابن وضاح[86] وقال ابن حجر : (كان عنده أصول جده، بل غرائب سمعها وكان يدعي أنه سمع من محمد بن وضاح، وكان لا معرفة له)، ثم أكمل كلام ابن الفرضي[87].

أقول : كلام ابن الفرضي أوضح، وأبلغ في التهكم عليه، واتهامه بالكذب، بل هو أبلغ من قولهم : كذاب أو (يكذب).

19) محمد بن عبد الله بن مسرة بن نجيح أبو عبد الله القرطبي (ت 319 هـ) تحدث ابن الفرضي عنه طويلا، واتهمه بنقائص متعددة يجمعها باب واحد هو : البدعة وسوء المعتقد، فنقل عن الخطاب بن مسلمة اتهامه بالزندقة ومخالفة ظاهره لباطنه وقبح مذهبه لملاقاته أهل الجدل، وأصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم.

ونسب إليه تحريف تأويل القرآن، والقول بالاستطاعة وإنفاذ الوعيد، واعتبر أيضا اتباعه لسلوك ومناهج المتصوفة من أمثال ذي النون المصري، وأبي يعقوب النهرجوري مجرد ادعاء، ثم نقل عن الخشني اغترار الناس به، واختلافهم فيه، ما بين معظم له كإمام وعالم زاهد، وما بين طاعن عليه بالبدع[88]. لكن ابن حارث قبل ذلك اعتبره من الأذكياء القادرين على التصرف في العلوم تصرف الفطناء إذ قال : (كان مذهب محمد بن مسرة في عمله الزهد والانقباض، وفي علمه النظر والاستنباط تصرف في العلوم تصرف الحاذق ونظر فيها نظر الماهر، وألف في تصحيح الأعمال على مذهب التقى، وفي محاسبة النفوس على حقيقة الصدق، وفي التشبيه على وجوه المداهنة وأبواب المخادعة...[89] وذكر له أكثر من مائة وعشرين شيخا فيهم الأئمة الكبار.

وترجم له كل من الحميدي[90] والضبي[91] فلم يزيدا على قولهما : (ونسبت إليه مقالات نعوذ بالله منها).

وخلاصة هذه الطعون أنها بدعة، وهي بدعة مفسرة عند ابن الفرضي، إذ نسب إليه تحريف التأويل في القرآن، فهو كالمبتدع الذي يدعو إلى بدعته، بل الأكثر من ذلك أن ابن الفرضي لمح إلى وصفه بالكذب والنفاق في ادعائه منهج المتصوفة، وهذا التلميح مأخوذ من قول ابن حارث السابق أنه سلك في الكلام على التشبيه وجوه المداهنة وأبواب المخادعة... الخ).

والأصل في هذه الحملة أنه أظهر في الأندلس ما لم يكن معهودا من العلوم، مما لا يتفق في الغالب مع مذهب أهل السنة بصفة عامة، ومع اتجاه الفقهاء بصفة خاصة.

20) محمد بن عبد الله المطماطي البزاز ذكر له ابن الفرضي حديث : (من لم يعدني في رمدي لم أحب أن يعودني في مرضي) عن مالك ثم قال فيه، (وهذا حديث منكر لا يثبت من غير طريق مالك فكيف بمالك)[92] ثم رواه له من طريق آخر، وقال فيه : (وقد ذكره شيخنا محمد بن أحمد بن يحيى في الرواة عن مالك. وقال : (أرى ذلك صحيحا)[93].

وقال ابن حجر : (محمد بن عبد الله المطماطي البزاز لا أعرفه، روى عن مالك خبرا باطلا، وأكمل الحديث) وقال (في علتي) بدل (مرضي)[94].

21) محمد بن عبيد الجزيري[95] أبو عبد الله القرطبي (ت ــ 305 هـ) ذكر ابن الفرضي رحلته إلى العراق وأنه سمع من أئمة الحديث، ثم قال : (وكان الحديث أغلب عليه والرواية، ولم يكن له كبير حظ من الفقه)[96] ثم أثبت عن ابن حارث سماع أهل القيروان منه وتحديثهم عنه، ونقل ثناء القاضي اسماعيل عليه ووصفه بالنبل وتقييد السنن، وشبيه بهذا الكلام قاله ابن حارث قبله، فقد جعله صاحب حديث ورواية، ولكن قال عنه : (كان قليل الحفظ)[97].

وأضاف عياض لما قاله ابن الفرضي وابن حارث، أن أحمد بن سعيد لم يكتب عنه شيئا لما بلغه من تجريح بعض الناس له، ثم كتب عن رجل عنه[98] ولم يزد ابن حجر[99] على ترديد كلام ابن الفرضي والقاضي عياض.

ويظهر أنه ليس في هذه الطعون ما يقوم مقام التجريح الموجب لرد روايته، فقلة الحظ من الفقه لا تعتبر تجريحا بالمعنى المقابل للتعديل، وقلة الحفظ من أسباب الجرح الخفيفة، وترك أحمد بن سعيد الكتابة عنه قد قام الدليل على أن السبب الذي وقع الترك من أجله لم يكن سببا مجرحا، ولذلك عاد للكتابة عنه بواسطة رجل آخر.

22) محمد بن عبيدون أبو عبد الله القرطبي (ت 368 هـ) قال ابن الفرضي : (كان شيخا ذاهب السمع أرو عنه)[100] وقال الذهبي [101] وابن حجر[102] (طعن ابن عفيف في عدالته) ثم نقل ابن حجر كلام ابن الفرضي بالحرف.

23) محمد بن عمر بن لبابة الفقيه أبو عبد الله القرطبي (ت 314 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه سمع كثيرا ووصفه بالامامة في الفقه، وتقدمه على أهل زمانه في حفظ الرأي، ثم قال عنه : (ولم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بشيء منه، وكان غير ضابط لروايته، يحدث بالمعاني ولا يراعي اللفظ)[103].

وجعله ابن الحارث الخشني من ذوي الرسوخ في صنعة العلم، ومن الفقهاء المبرزين ولم تكن له رحلة لتوافر العلماء بالأندلس في عصره[104] وقد ساق القاضي عياض نقولا كثيرة في تعظيمه كفقيه مقتدر، واكتفى في مجال علوم الحديث بنقل قول ابن الفرضي مضيفا إليه قول ابن عبد البر : (وكان قليل الرواية قليل الكتب، لكنه كان يحفظها ويحفظ كل ما عنده ظهرا ولا يمسكها عند السماع)[105].

أقول : بمقابلة هذه الأقوال يتبين أن ما قيل في الثناء عليه ليس تعديلا له بالمعنى المقابل للتجريح، وأن ما قاله ابن الفرضي يعتبر هو المقياس الحقيقي لنقده فهو فقيه، ولكنه ليس فقيها في الحديث لأنه لا يعرف شيئا منه، وهو غير ضابط ويروي بالمعنى، ومن كان غير ضابط ولا عالم بشيء من الحديث، لا يجوز له أن يروي بالمعنى.

ويظهر أن الكتب التي وصفه ابن عبد البر بحفظها ليست كتب الحديث ورجاله وانما هي كتب الفقه المالكي.

24) محمد بن عيسى بن رفاعة : أبو عبد الله الخولاني القلاس (ت 337 هـ)

قال ابن الفرضي : (وكان ينسب إلى الكذب) ونقل عن شيخه ابن مفرج قوله (هو كذاب)، واتهمه في سماعه كتب أبي عبيد بن علي بن عبد العزيز البغوي وأقام الدليل على كذبه بإخراجه كتابا مختلفا من حديث سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس عن النبي (ﷺ)، وقوله لأبي جعفر ابن عون الله : (هذا من ذلك العالي الذي كنت تسألني عنه بِرَيَّة) قال ابن الفرضي (وليس لسفيان عن الزهري عن أنس من المسند إلا ستة أحاديث أو سبعة، فتأكد بذلك كذبه) ومن أجل ذلك أسقط ابن مفرج وابن عون الله روايتهما عنه، وأوقف ابن الفرضي أيضا شيخه أبا محمد عبد الله بن محمد بن علي بن شريعة على الكتاب فعرفه، وقال : (كان يكذب)[106] قال الذهبي : (متهم بالكذب)[107] وقال مرة

أخرى : (ساقط متهم)[108] وحكى ابن حجر كلام ابن مفرج، وابن الفرضي، وزاد قوله : (وممن وصفه بالكذب أبو جعفر بن صابر المالقي في تاريخه)[109].

أقول : الكذب المتهم به ابن رفاعة ينحصر في نقطتين :

الأولى : ادعاؤه السماع من علي بن عبد العزيز البغوي، الثانية : تحديثه من كتاب مختلف بحديث سفيان عن الزهري عن أنس عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

أما الأولى فليس فيها لابن الفرضي دليل على رد روايته عن البغوي، فقد ترجم له ابن حارث الخشني ترجمة مطولة[110] وذكر على لسانه قصة رحلته إلى المشرق وسماعه من الشيوخ وبالذات منّ البغوي، مرة بمحضر أحمد بن خالد الجباب، ومرة مع محمد ابن الحجازي، فلا مانع من أن يسمع منه كتب أبي عبيد، وقد صرح ابن حارث بأنها مما خلص له من كتبه التي غرقت له في البحر، وهي كتب مختلفة، فيها الشرح، والفقه، والأموال، والقراءات، والناسخ والمنسوخ، فاتهام ابن مفرح له بأنه كان يزعم سماعها من علي بن عبد العزيز لا داعي له والحال كما هو.

أما الثانية، فإن الذي صرح به محمد بن عيسى هذا، أنه دخل الطائف سنة ست وثمانين ومائتين، فلقي بها أبا صالح عبد الصمد بن عبد الرحمن بن ابراهيم الأيلي الذي حدثه عن سفيان بن عيينة، ولم يذكر أن البغوي حدثه عن ابن عيينة.

وأما موضع التهمة في هذه، وهو تحديثه بكتاب مختلق من حديث سفيان عن الزهري عن أنس عن النبي (ﷺ) وتنصيص ابن الفرضي على أنه ليس لسفيان عن الزهري، عن أنس عن النبي (ﷺ) من المسند إلا ستة أحاديث أو سبعة، فالعهدة في ذلك على ابن مفرج، وابن الفرضي وهما أدرى، وربما فسر ذلك القول الذهبي عن سفيان بن عيينة أنه (كان مدلسا لكن عن الثقات)[111].

والواقع أنني لا أستطيع الجزم برأي في الموضوع، وإنما أسوق ما يلي :

1) قال ابن الحديثي (ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة)[112].

2) قال العجلي : هو أثبتهم في الزهري، كان حديثه نحو سبعة آلاف حديث[113].

فالأول أثبت أنه من أصحاب الزهري، بل من أتقن أصحابه، والثاني أثبت أنه أثبت — من غيره — رواية عن الزهري، وأن حديثه نحو 7000 حديث، فهل يسمى من أصحاب الزهري، ومن المكثرين، ثم لا يكون له عنه عن أنس عن النبي (ﷺ) من المسند إلا ستة أحاديث، والحال أن أنسًا له في صحيح البخاري فقط ثمانية وستين ومائتي حديث ؟

25) **محمد بن مفرج بن عبد الله المعافري** المعروف بالغني : القرطبي (ت 371 هـ) جرحه ابن الفرضي بالبدعة والدعوة إليها، وقلة العلم، قال : (وكان يعتقد مذهب ابن مسرة ويدعو إليه، وكان قليل العلم، حدث وسمع منه، ثم ترك الناس الأخذ عنه)[114] قال الذهبي : (قال ابن الفرضي : ترك لأنه كان يدعو إلى بدعة وهب بن مسرة)[115] ونقل مرة أخرى عنه قائلا : (ترك لأنه كان يدعو إلى فتنة وهب ابن مسرة)[116] ونقل ابن حجر كلام الذهبي، ثم قال : (ووهب كان قدريا، وفي المغاربة محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج من الحفاظ تحرر ترجمته هل هو المراد هنا أو غيره، وقد نسب هذا الحافظ إلى جده الأعلى مفرج في عدة أسانيد، وذكر المصنف في الحفاظ أن ابن الفرضي روى عنه، وأنه روى عن وهب بن مسرة[117] فالظاهر أنه هو، وكانت وفاة هذا الحافظ سنة 380 هـ، وقد أثنى عليه بالحفظ والضبط جماعة من الأيمة منهم ابن الفرضي، وابن عفيف، والحميدي)[118].

أقول : لاشك أن ابن مفرج الغني هذا هو الذي قصده الذهبي فشك ابن حجر في ابن مفرح الحافظ، وسبب هذا الخلط يتلخص في الآتي :

أ – الذهبي لم ينقل كلام ابن الفرضي بالحرف، فابن الفرضي قال : (مذهب ابن مسرة) والذهبي نقل : (وهب بن مسرة) فزيادة كلمة (وهب) هي التي أوقعت ابن حجر في هذا اللبس.

ب – وهب بن مسرة السني الحافظ : هو غير محمد بن عبد الله بن مسرة المتكلم فيه.

الخلاصة أن عدم التحقق من واقع أمر المترجم لهم أدى إلى خلط حافظين

بغيرهما، وزوال الثقة بهما عند حافظي الدنيا : الذهبي وابن حجر[119].

26) محمد بن منبه، أبو عبد الله القرطبي (ت 338 هـ)

قال ابن الفرضي (حدث بحكايات، وكان من أكذب الناس، سمعت أبا سليمان عبد السلام بن السمح الشافعي يذكر عنه أنواعاً من الكذب)[120] ونقل ابن حجر عن ابن صابر المالقي قال : (وحدث بحكايات وكان كذابا)[121].

27) محمد بن الوليد بن محمد أبو عبد الله القرطبي (ت 309 هـ)

اتهمه ابن الفرضي بطول اللسان، وكثرة الحلق، قال : (وكان طويل اللسان كثير الملق، قال أحمد : كان يضع الآحاديث، ويكذب على رسول الله (ﷺ) صح ذلك عندي في غير ما حديث، وكان يرفع الآحاديث إلى الأمير عبد الله قال خالد : محمد بن وليد كذاب، وقد روى الناس عنه وسمعوا مته)[122] وقال الذهبي : (هالك، كان يضع الحديث)[123] وزاد ابن حجر على كلام الذهبي قوله : (ووصفه بوضع الحديث غير واحد، منهم ابن الفرضي وأحمد بن خالد)[124].

28) محمد بن يوسف مطروح أبو عبد الله القرطبي الأعرج (تـ 271 هـ)[125].

قال ابن الفرضي : (دخل مكة بعد موت أبي الرحمن المقريء صاحب ابن عيينة ثم قدم الأندلس فادعى السماع من المقريء وحدث عنه)[126].

ونفس الكلام قاله القاضي عياض، ونقل ثناء ابن أبي دليم وابن عبد البر وابن حارث عليه، ثم أضاف : (وكان في ابن مطروح دعابة معروفة وفي خلقه زعارة)[127].

ونقل الذهبي[128] كلام ابن الفرضي دون تعقيب، وقال ابن حجر : (وادعى السماع من أبي عبد الرحمن المقريء، وأنكر ذلك عليه رفيقان : أبو وهب، عبد الأعلى، ويحيى بن مزين، وذكر أنهم جميعا كانوا قد دخلوا مكة، فوجدوا المقريء قد مات قبل أيام)[129].

29) مسلمة بن سليمان القرشي الأندلسي :

أسند له ابن الفرضي إلى أبي هريرة مرفوعا، حديث : (عثمان تستحي منه الملائكة) وقال عنه (يروي عن مالك بن أنس) ونص على أن الدارقطني خرج الحديث في الرواة عن مالك لكنه قال : (وما علمت له في الأندلس خبرا) وقال عن همام بن عبد الله الذي حدث بهذا الحديث عن عبد السلام بن مسلمة، عن أبيه : (وما وقفنا له على خبر إلا بهذا الحديث)[130].

وترجم له ابن حجر، وحكم ببطلان الخبر الذي حدث به عن مالك، ونقل عن الدارقطني تضعيفه له ولابنه عبد السلام[131].

والملاحظ أن الدارقطني ضعفه و لم يفسر سبب ضعفه، وابن الفرضي نفى أن يكون له خبر في الأندلس ــ في علمه ــ وابن حجر أبطل ما حدث به عن مالك، وبذلك يصبح سبب الضعف هو الوهم أو الكذب، وكل منهما سبب كاف للتضعيف.

30) مسلمة بن القاسم بن ابراهيم أبو القاسم القرطبي (ت 353 هـ)

قال ابن الفرضي : (وسمعت من ينسبه إلى الكذب، وسألت محمد بن أحمد بن يحيى القاضي عنه، فقال لي : لم يكن كذابا، ولكن كان ضعيف العقل) وكان صاحب رقي ونيرنجات)[132].

وقال الذهبي : (ضعيف، وكان مشبها)[133] ولما نقل ابن حجر كلام الذهبي قال : (قلت : هذا رجل كبير القدر ما نسبه إلى التشبيه إلا من عاداه)[134] وحكى رأي ابن مفرج فيه، فنفى عنه الكذب، ووصفه بضعف العقل، وحكى أيضا قول ابن الفرضي فأرجع السبب إلى أن قوما كانوا يتحاملون عليه بالأندلس.

ودافع عنه، وعن محمد بن عبد الله بن عمر بن خير القيسي الأستاذ ابراهيم بن الصديق، اعتمادا على قول ابن حجر هذا[135].

31) موسى بن أحمد بن سعيد اليحصبي أبو محمد المعروف بالوتد القرطبي (تـ 377 هـ)

قال ابن الفرضي : (وكان ينسب إلى تخليط كثير شهر به وعرف منه)[136]، ولم يزد الذهبي على ما قاله ابن الفرضي[137].

وزاد ابن حجر على ذلك قوله : (وقال الصابوني[138] في تاريخه فيه نظر)[139].

32) مينـــا الخـــراز :

قال ابن الفرضي : (منكر الحديث)[140]، وترجم الحافظ الذهبي لمينا ابن أبي مينا، فقال عنه، (لا يدرى من هو، فإن كان مولي ابن عوف فساقط) وترجم لمينا بن أبي مينا أيضا الذي روى عن عثمان، وابن مسعود ثم قال : (ما حدث عنه سوى همام الصنعاني والد عبد الرزاق[141] قال أبو حاتم : يكذب وقال ابن معين والنسائي : ليس بشيء، وقال الدارقطني متروك)... الخ

فإن كان واحد منهما هو الذي جرحه ابن الفرضي فقد اتفق معه الذهبي في جرحه بمسقط من مسقطات التوثيق.

الصنف الثاني : من لم يعقب في حقهم على كلام ابن الفرضي :

هذا النوع كالذي قبله، قيل فيه ما يؤكد كلام ابن الفرضي، غير أن القائلين لذلك، غالبا ما يصرحون بالنقل عنه، ولم يعقبوا على كلامه، وإذا لم يصرحوا بالنقل عنه عبروا عبارته دون إضافة شيء جديد وهؤلاء هم :

1) أحمد بن محمد بن زياد، أبو القاسم القرطبي

قال ابن الفرضي عنه : (وكان متأخرا في حفظه مضعوفا)[142] ونقل عياض[143] قول ابن الفرضي عنه، ولم يعقب عليه بشيء.

ويظهر أن التأخر في الحفظ ليس المقصود به هنا قلته، وإنما المقصود سوء الحفظ الذي ينشأ بسببه الضعف.

2) أحمد بن زياد بن محمد بن زياد : اللخمي أبو القاسم القرطبي (ت 326 هـ)

قال ابن الفرضي : (وكان يضعف)[144] ووصفه بالزهد والفضل، وقال الذهبي (مغفل ضعيف ذكره ابن الفرضي)[145] وكذا قال ابن حجر[146].

3) **اسحاق بن غالب بن تمام العصفري** أبو القاسم القريضي القرطبي (ت 389 هـ)

ذكر ابن الفرضي رحلته وروايته، ثم قال : (وكان ضعيفا)[147] ونقل ابن حجر كلامه كله ثم قال : (ذكره ابن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس وقال : كان ضعيفا)[148].

4) **اسحاق بن ابراهيم بن مسرة** أبو ابراهيم الطليطلي ثم القرطبي (ت 352 هـ)

سمع بطليطلة وقرطبة، وسمع الناس منه، ووصفه ابن الفرضي بالتقدم في حفظ الفقه على مذهب مالك، والوقار والهيبة، وأنه كان يناظر عليه في الفقه، ثم قال عنه : (ولم يكن له بالحديث كبير علم)[149].

وقد أطال القاضي عياض في سوق النقول المشيدة بزهده وورعه وخيرته، وحمله للعلم، ولكنه اكتفى بنقل كلام ابن الفرضي في التقليل من علمه بالحديث[150] أما ابن فرحون[151] وابن مخلوف[152]فلم يزيدا على الاشادة به كفقيه مالكي وذكر مؤلفاته.

5) **أصبغ بن سعيد بن أصبع** الصدفي أبو القاسم الحجاري القرطبي (تـ 359 هـ)

وصفه ابن الفرضي بالميل إلى الفقه والعلم بالرأي ثم قال عنه : «وكان كثير التخليط مشهورا بذلك»[153] ولم يزد القاضي عياض على أن قال : «ذكره ابن الفرضي».[154]

6) **حسن بن عبد الرحمٰن البناقي** أبو على الاشبيلي.

سمع من أحمد العتبي، ويحيى بن ابراهيم بن مزين، وكان مشاروا في الأحكام، مقدما بموضعه في الفتيا، قال ابن الفرضي : «ووصفه الباجي بقلة ورع».[155] قال عياض : «وكان يدقق النظر في الخصومات» ثم نقل قول ابن الفرضي دون تعقيب[156]

7) **حسن بن عبد الله بن مذحج** أبو القاسم الاشبيلي (تـ 377 هـ)

ذكر ابن الفرضي من شيوخه محمد بن جنادة، وطاهر بن عبد العزيز بالأندلس، وابن الجارود بالمشرق وغيرهم، ثم قال : «وكان شيخا طاهرا، سمعت أبا محمد الباجي يقول : لم يكن له بصر بالحديث ولا معرفة بطرقه، على أنه كان أكثر من رواية كتب الرجال في التعديل والتبريح».[157]

وذكر القاضي عياض : نفس ما نقله ابن الفرضي عن ابن الباجي ولم يضف شيئا[158]

ويلاحظ في هذا التجريح أن ابن الباجي ــ وهو الذي نفى عنه المعرفة بالحديث وطرقه ــ كان من تلاميذه الذين أخذوا عنه باشبيلية، وحدث عنه، فيظهر أن الرواية كانت أغلب عليه من الرواية.

8) **حسين بن عاصم بن كعب** أبو الوليد القرطبي (تـ 263 هـ)

ذكر محمد بن حارث الخشني عن ابن وضاح أنه قال لسحنون بن سعيد : ان حسين بن عاصم يحلف الناس بالطلاق[159]، وقال ابن الفرضي : «ولي السوق... وكان شديدا على على أهلها في القيم، يضرب على ذلك ضربا مبرحا ينكر عليه فكأنه سقط بذلك عن أن يروي الناس عنه»[160] وأكد عياض ما ذكره ابن الفرضي ولم يزد على أن حكى قول ابن أبي دليم : «انه عدة من ذكر في طبقته من الفقهاء»[161].

9) **سعيد بن حمدون بن محمد القيسي** الصوفي أبو عثمان القرطبي (تـ 378 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه رحل الى المشرق وسمع معه من أكثر شيوخه، ثم قال (ولم يكن له نفاذ في شيء من العلم، وكان شديد الايذاء بلسانه بذيئا ثلابة يتوقاه الناس على أعراضهم)[162].

ونقل ابن حجر كلام ابن الفرضي، وأضاف اليه قوله : «وتكلموا فيه فكانت العامة تسميه دجال الفقهاء»[163].

10) **سعيد بن سفيان البجاني** (تـ 329 هـ)

قال ابن الفرضي ــ بعد أن ذكر أن له سماعا ورحلة ــ : «ثم خلط

في آخر عمره فوضع ذلك منه»[164]، ولم يزد الذهبي[165] على أن نقل عبارة ابن الفرضي ناسبا القول اليه كالعادة.

11) **سعيد بن عثمان الأعناقي أبو عثمان** القرطبي (تـ 305 هـ)

هذا محدث كبير، أدرجه ابن الفرضي مع المنتقدين كعادته في التنبيه على أي نقص ولو كان في غير علوم الحديث، فقال عنه : «وكان ورعا زاهدا عالما بالحديث بصيرا بعلله، لا علم له بالفقه»[166]

وقبل أن ينقل عياض كلامه قال : «انتفع به ابن وضاح في ضبط أحرف كثيرة في الحديث والرجال، حتى كان أصحابه يقابلون معه قبل القراءة»[167].

اعتبرت في ادراج الاعناقي مع المنتقدين عموم النقد، والا فهو محدث يشهد ابن الفرضي نفسه بعلمه بالحديث وعلله.

12) **سعيد بن فحلون أبو عثمان الالبيري** ثم البجاني (تـ 346 هـ)

ذكر ابن الفرضي أن له رحلة وسماعا كثيرا، ووصفه بالصدق وكرم الأخلاق، ثم استثني كعادته قائلا : «غير أنه لم يكن حصيف العقل»[168] وذكره عياض، ناقلا عن ابن الفرضي قوله ولم يعقب، ولم يزد شيئا في مجال النقد[169].

13) **عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى** أبو وهب القرشي القرطبي (تـ 275 هـ)

قال ابن الفرضي ــ بعد أن وصفه بحفظ الرأي ومشاركته في علم المسائل والنحو واللغة «ولم يكن لعبد الأعلى معرفة بالحديث، وكان ينسب الى القدر... وكان ابن لبابة ينكر ذلك عليه»[170] وأضاف عياض لكلامه قوله : «وكان يحيى ابن يحيى، وابن حبيب وابراهيم بن حسين بن عاصم يطعنون عليه بذلك ــ بنسبته الى القدر ــ أشد الطعن»[171]

ولم يزد ابن حجر على أن ردد قولهما ناسبا للأول[172]، ومن قبل هؤلاء ترجم ابن حارث[173] لعبد الأعلى هذا ترجمة مطولة جدا فلم ينقل فيها قولا يجرحه.

14) عبد الله بن الحسن المعروف بابن السندي أبو محمد الدمشقي (تـ 335 هـ)

ذكر ابن الفرضي انه رحل الى افريقية، وحمل عن يحيى بن عمر موطأ مالك رواية ابن بكير، وقرأ الناس عليه وسمعوا منه، وقد حدث ابن الفرضي شيخه يحيى ابن مالك بن عائذ عنه ونقل عن ابن حارث[174] أنه كان منسوبا الى الكبر مزهوا شديد العصبية للمولدين، منتقصا للعرب حافظا لمثالبهم[175] وزاد عياض[176] نقلا عن ابن حارث ايضا أنه كان لا يسلم ولا يرد السلام، وكان خارجا في جميع مذاهبه عن طبقة أهل العلم.

15) عبد الله بن محمد الصابوني : أبو محمد بن بركة القرطبي (ت 378 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه كان من المشاورين مع القاضي محمد بن يبقى، ثم قال عنه : «وكان قليل العلم»[177] وترجم له القاضي عياض مرتين[178] ونقل في الثناء عليه كفقيه موثق حافظ، نقولا، ولم يزد في مجال النقد على ما قاله ابن الفرضي

16) عبد الله بن محمد بن قاسم بن هلال أبو محمد القرطبي (تـ 272 هـ)

جرحه ابن الفرضي بسبب ادخاله كتب داود بن على الاصبهاني الظاهري قال : «رحل ودخل العراق ولقى أبا سليمان داود بن سليمان[179] القياسي، فكتب عنه كتبه كلها، وأدخلها الأندلس، فأخلت به عند أهل وقته.[180]

ونقل عياض كلام ابن الفرضي دون أن ينسبه اليه، ولم يعقب بشيء واكتفى باضافة قوله : «له تقدم، وفضل، ودين، وانقباض، وتواضع»[181]

17) عبد الملك بن الحسن بن محمد بن زريق، أبو مروان «زونان» القرطبي (تـ 232 هـ)

ذكر ابن الفرضي بعض شيوخه ثم قال : «وكان الأغلب عليه الفقه ولم يكن من أهل الحديث»[182] ولم يزد عياض[183] على أن نقل كلام ابن الفرضي مع اشارة الى تقديم الزاي على الراء، وتأخيرها في اسم جد أبيه.

18) عبد الملك بن هذيل أبو مروان الخلقي القرطبي (تـ 359 هـ)

ترجم له ابن الفرضي فذكر أنه سمع بالأندلس من أحمد بن خالد، ومحمد بن عبد الملك ابن أيمن، وقاسم بن أصبغ، وبمصر من أحمد بن محمد بن رشدين، وبمكة من ابن الأعرابي، وبالقيروان من محمد بن محمد بن اللباد، ثم قال عنه : «وكان لا يسند الأحاديث، واذا استسنده أحد حديثا، قال : لا يابن أخي، انما هي بتر، فكان من الناس من يحمل ذلك منه على الانقباض والزهد، ومنهم من يحمله محملا قبيحا، وقد سمعت محمد بن أحمد ابن يحيى يسيء القول فيه فينسبه الى الضعف»[184]

ونقل عياض عن ابن عفيف[185] وصفه بالرسوخ في علم الفقه، ولكن في علم الحديث يكتفي بنقل قول ابن الفرضي دون تعقيب.

وكلام ابن الفرضي يتضمن ثلاثة مآخذ.

1) أنه كان لا يسند الأحاديث ولا يجيب من طلب منه اسنادها.

2) موقف الناس منه المنقسم الى موقف يبرر صنيعه، وموقف يتهمه.

3) اساءة ابن مفرج الحافظ، القول فيه، ونسبته اياه الى الضعف، وبمراجعة هذه المآخذ يتبين أن ابن هذيل لم يكن محدثا، لأن المحدث العارف بعلوم الحديث وأهمية الاسناد، وأنه من الدين، لا يمكن أن يمتنع عن اسناد الحديث مادام يعرف اسناده. وان من اتهمه الناس ووقفوا منه موقف المستريب ينبغي التوقف فيه حتى يعلم حاله، وان ابن مفرج الحافظ ما كان ليسيء القول فيه وينسبه الى الضعف لولا أنه علم من أمره ما ربما لم يعلمه غيره.

19) قاسم بن هلال بن فرقد أبو محمد القيسي القرطبي (تـ 237 هـ)

ذكر ابن الفرضي انه رحل وسمع ثم قال عنه : «ولم يكن له علم بالحديث»[186] وحكى عياض[187] قول ابن الفرضي دون نسبته اليه، ولم يعقب عليه شيء، ولم يتعرض الحميدي[188] والضبي[189] لما قاله ابن الفرضي.

20) محمد بن احمد بن عبد العزيز بن عتبة أبو عبد الله العتبي القرطبي (تـ 255 هـ)

سمع بالأندلس والمشرق، فأصبح حافظا للمسائل جامعا لها، عالما بالنوازل،

وقد اشتهر بالمستخرجة، وفيها علامات ضعفه في علم الحديث، قال ابن الفرضي : « وكثر فيها من الروايات المطروحة، والمسائل الغريبة الشاذة، حتى انه كان يوتى بالمسألة الغريبة، فاذا سمعها قال : أدخلوها في المستخرجة»[190] وأسند عن اسماعيل عن خالد بن سعد، أن ابن عبد الحكم اعتبر جل مسائل المستخرجة كذبا، واتفق ابن الفرضي مع ابن حارث[191] وعياض[192] في هذا الذي قاله ابن عبد الحكم، وقال ابن وضاح : فيها خطأ كثير

21) **محمد بن حارث بن أسد الخشني** أبو عبد الله القيرواني ثم القرطبي (تـ 361 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه سمع كثيرا، ووصفه بحفظ الفقه، والعلم بالفتيا وحسن القياس وحدة الذكاء وبلاغة الشعر، ولم يفته بعد كل ذلك أن يستثني فقال : «الا أنه كان يلحن»[193]، ثم ردد هذه العبارة كل من ابن فرحون[194] والذهبي[195] والسيوطي[196]

أقول : هذا من مظاهر التشدد عند الأندلسيين، وقد انفرد ابن الفرضي بهذه الملاحظة، وهو أدرى من غيره، لأنه أدرك ابن حارث، ولعله أضافها الى ما نقله عن أبي مروان المعيطي من أن ابن حارث كان يعمل الأدهان، ويتصرف في ضروب من الأعمال اللطيفة، وهي أعمال لا تناسب العدالة في نظر ابن الفرضي.

22) **محمد بن الحسين بن محمد بن ابراهيم** أبو عبد الله القيرواني ثم الأندلسي القرشي الفهري المقريء (تـ 368 هـ).

أثنى عليه ابن الفرضي كمقريء فقال : «عني بالقرآن قرأ على ابن بدهن وعلى أبي احمد السامري بمصر وجدة، وكان حسن الصوت طيب النغمة»، أما في علم الحديث فقال عنه : «ولم يكن عنده شيء من الحديث، ولا كان له كتاب غير كتاب ابن مجاهد[197] وقد حدث بحكايات، وكان ضعيف الخط»[198] ولم يزد عياض على قوله : «وكان اماما في علمه»[199] أما ابن الجزري فقد ذكر شيوخه وتلاميذه بالأندلس والمشرق، ووصفه بالخيرة. والفضل وحسن الصوت وحفظ الحروف وعدد الآي ثم قال : «ولم يكن يحسن شيئا من الإعراب ولا غيره، وكان ضعيف الكتابة»[200]

23) محمد بن خالد الأشج أبو عبد الله القرطبي (ابن مرتنيل) (ت 220 هـ)

له رحلة وسماع من ابن القاسم وأشهب، وعبد الله بن نافع وابن وهب وغيرهم، ولي الشرطة والصلاة والسوق، فكان مثالا للرجل الذي لا يخاف في الله لومة لائم، قال عنه ابن الفرضي : «وكان الغالب عليه الفقه، ولم يكن له بالحديث علم»[201] ولم يزد عياض على الثناء عليه، ونقل كلام ابن الفرضي دون النسبة اليه[202]

وكلام ابن الفرضي وعياض في الثنا عليه لا يخرج عما قاله ابن حارث قبلها[203]

وخلاصة القول أن ابن مرتنيل فقيه مقتدر، لكن لا علم له بالحديث، ولم يثبت أحد من هؤلاء أو من نقلوا عنهم أن له معرفة بعلم الحديث.

24) محمد بن عبد العزيز بن يحيى الحصار (أشتطيل) القرطبي (تـ 372 هـ)

وصفه ابن الفرضي بالعلم بالوثائق ثم قال : «وكان يدلس فيها شهد بذلك، وكان غير ثقة ولا مامون»[204] وترجم عياض له ولأخيه أبي بكر، ونقل أقوال ابن عفيف، وابن مفرج وابن الفرضي في تعديله وتجريحه[205] ونقل ابن حجر هذه الأقوال ولما وصل لقول ابن الفرضي قال : قال ابن القوصي / بالصاد / ونقل قوله بالحرف[206] فاضطر المحقق الى تخريج ترجمة القوصي[207] وهو شاك غير متأكد.

أقول : كان المحقق في غنى عن هذا التخريج المشكوك فيه عنده، والواقع في نظري أن كلمة «ابن القوصي» حرفها الناسخ عن «ابن الفرضي» سيما والنقول متتابعة عن ابن عفيف، ثم ابن مفرج، ثم ابن الفرضي، والعبارة المنقولة عن ابن الفرضي هي نفس عبارته بالحرف، غير أن الحافظ زاد «مات سنة 392 هـ فاختلف مع ابن الفرضي».

25) محمد بن عبد الملك بن ضيفون[208] بن مروان اللخمي الحداد أبو عبد الله القرطبي (تـ 394 هـ)

سمع بقرطبة من قاسم بن أصبغ، وعبد الله بن يونس وأحمد بن زياد، والحسن ابن سعد وغيرهم، له رحلة سمع فيها بمكة من ابن الأعرابي، وبمصر من ابن الورد، وابن السكرم وبطرابلس من يحيى بن دحمان المصيصي، وبالقيروان، من عبد الله بن مسور الغسال وغيره وبباجة القيروان من أبي أحمد محمد بن محمد بن أبي سعيد، قال ابن الفرضي : «وكان رجلا صالحا أحد العدول، حدث وكتب الناس عنه وعلت سنه فاضطرب في أشياء قرئت عليه وليست مما سمع، ولا كان من أهل الضبط»[209]

وجعل الذهبي اسم جده «صفوان» بدل «ضيفون» وقال : «شيخ مسند من كبار مشيخة ابن عبد البر» ثم نقل كلام ابن الفرضي دون تعقيب[210].

فالتجريح المعتبر في كلام ابن الفرضي، هو اثباته الاضطراب ــ فيما قريء عليه مما لم يسمع ــ بعد علو سنه، وأما قوله : «ولا كان من أهل الضبط» فالمقصود به : الضبط الجيد كما يظهر من تنصيصه على كتابة الناس عنه، ولو كان المقصود نفي الضبط الذي يجيز الأخذ عنه ما كتب الناس عنه، والله أعلم.

الصنف الثالث : من وثقهم غير ابن الفرضي :

هؤلاء قيل فيهم ما يوافق قول ابن الفرضي وما يخالفه وهم قلة منهم :

1) ابراهيم بن موسى بن جميل : أبو اسحاق التدميري (تـ 300 هـ)

أسند ابن الفرضي الى قاسم بن أصبغ قوله : ان ابراهيم قلب بالتصحيف واللحن والخطأ الجزء السادس من كتاب المعارف لابن قتيبة، وكذا كتاب البصريين من تاريخ ابن أبي خيثمة، نسخوه عن ابراهيم هذا فلما قرأوه على صاحبه وجدوه كله خطأ، ثم قال ابن الفرضي : «كتبت عنه وكان ثقة»[211]

وقال الذهبي : «ذكره أبو الوليد بن الفرضي في تاريخه، وقال : كثير الغلط»، قلت : وروى عنه النسائي شيئا، والطبراني، فنسبه الى جده، وكان ابن يونس يقول : ثقة كتبت عنه بمصر... وفي الرواة ابراهيم بن موسى عن جماعة لا جرح فيهم»[212] ولما ذكر ابن حجر جماعة من الكبار الذين رووا عنه، كالنسائي والطحاوي والطبراني نقل عن ابن يونس أنه ثقة، وعن النسائي أنه صدوق، وعن ابن الفرضي أنه كثير الغلط»[213] وقال الخزرجي، «وثقه ابن يونس»[214]

أقول : ابن الفرضي لم ينسب اليه كثرة الغلط الذي ذكره عنه الذهبي وابن حجر وانما نقل كلام قاسم بن أصبغ، ثم وثقه بعد نقله ذلك الكلام، فقد اجتمع اذن الجرح والتعديل في ابراهيم بن موسى هذا، ولما كان الجرح مفسرا عند قاسم ابن أصبغ كان مقدما على التعديل، إلا أن يراد بتوثيق من وثقه صفة العدالة، وبجرح قاسم له صفة الضبط، وبذلك يمكن الجمع بين القولين فيكون الحكم على الرجل بأنه عدل غير ضابط .

2) **عبد الله بن ابراهيم بن محمد** أبو محمد الأصيلي (تـ 392 هـ)

سمعه ابن الفرضي يخبر عن قدومه الى قرطبة، ورحلته الى وادي الحجارة، والى المشرق، وسماعه من كبار المحدثين والفقهاء. وأخبر أن الناس قرأوا عليه كتاب البخاري رواية المروزي ثم قال : «وكان حرج الصدر ضيق الخلق، وكان عالما بالكلام والنظر منسوبا الى معرفة الحديث... وقد حفظت عليه أشياء، وقف عليها أصحابنا وعرفوها»[215]

وقال الحميدي : «من كبار أصحاب الحديث والفقه»[216] ونقل عياض[217] في توثيقه والثناء عليه عن أبي اسحاق الشيرازي قوله : «وممن انتهى اليه هذا الأمر من المالكية بالأندلس أبو محمد الأصيلي، وانتهت اليه الرياسة» وعن ابن عفيف قوله : «وقدم الأندلس ولا نظير له في الفهم والنبل» وعن ابن الحذاء قوله : «لم ألق مثله في علمه بالحديث ومعانيه وعلله ورجاله» وعن ابن المهلب ــ وهو يتحدث عن شيوخه ــ قوله : «فأجلهم علما وفهما، وأثبتهم نقلا، وأصحهم ضبطا، وأرفعهم حالا وأعدلهم قولا أبو محمد الأصيلي، وعن ابن حيان، كلاما طويلا خلاصته انه كان فردا لا نظير له في زمانه» ونقل ايضا كلام ابن الفرضي السابق وغيره، وان الدارقطني قال : «حدثني ابو محمد الأصيلي ولم أر مثله، وان القابسي وابن أبي زيد، قالا لبعض الأندلسيين ــ وقد جاء ليسمع منهما ــ «تركت ــ والله ــ العلم وراءك، يقصدان الأصيلي» وقال الذهبي[218] والسيوطي[219] : «الحافظ الثبت العلامة» وزاد الذهبي بعد نقله كلام عياض : «قلت : وكان رأسا في الحديث، والسنة، وفقه السلف».

والنقول في توثيق الأصيلي كثيرة، وماكان ينبغي ادراجه مع المنتقدين لولا كلام ابن الفرضي الذي لا يعدو وأن يكون مثالا آخر من الأمثلة على تشدد الأندلسيين واحصائهم أنفاس العلماء.

والواقع أن ابن الفرضي نفسه وصفه بالعلم بالكلام والنظر، ولا أدري ما الذي حمله على التحفظ والتصريح بمعرفة الأصيلي بالحديث، فاقتصر على عبارة «وكان... منسوبا الى معرفة الحديث»

أما أن يكون قد علم نقطة ضعف عنده في معرفة الحديث فسكت عنها، فغير ممكن، وإفصاحه حتى عن أوصافه الخلقية شاهد على ذلك، وأما أن يكون للمعاصرة دخل في احفاظ نفسيته على الأصيلي فأحجم عن التنويه به كما نوه بغيره، فهذا أيضا غير ممكن، ولم يجرب على ابن الفرضي، ولا عرف من أخلاقه لاسيما والأصيلي في طبقة شيوخه.

فبقي أن بعض الحالات الشاذة التي تعتري كل انسان في سلوكه العام، وبعض المواقف التي قد يخالف فيها الثقة من هو أوثق منه أو مثله، هي التي قصدها ابن الفرضي بكلامه.

3) **عبد الملك بن حبيب أبو مروان السلمي** الالبيري ثم القرطبي (تـ 238 هـ)

ذكر ابن الفرضي رحلته، وسماعه، ومجموعة من مؤلفاته، ثم قال : «ولم يكن لعبد الملك ابن حبيب علم بالحديث ولا كان يعرف صحيحه من سقيمه، وذكر عنه أنه كان يتساهل ويحمل على سبيل الاجازة أكثر روايته».[220]

لقد اظطربت الأقوال في تجريح وتعديل ابن حبيب، قبل ابن الفرضي وبعده، وخلاصتها :

1) **تجريحه** : ما قيل في تجريحه يمكن تصنيفه في نوعين :

أ ــ ماقاله فيه أمثاله من الفقهاء غير المحدثين العارفين بعلوم الحديث وعلله، وكل ما قيل من هذا النوع لا يعتبر تجريحا بالمعنى المقابل للتعديل، في اصطلاح المحدثين غير أن ما يتصل منه بنفي العدالة، كإثبات الكذب له أو اتهامه، قد يصبح تجريحا ولو صدر من غير أهل الفن إذا ثبت.

ومن هذا النوع ما صدر من عبد الأعلى بن وهب، ويحيى بن يحيى الليثي، وسعيد ابن حسان الصائغ (تـ 236) وغيرهم، فقد صرح ابن حارث الخشني بأن ابن وضاح قال : «أخبرني عبد الأعلى بن وهب... الخ[221] وذكر قصة

ادعاء عبد الملك الرواية عن أصبغ بن الفرج في مسألة اختلف فيها مع يحيى، وسعيد بن حسان فأظهر عبد الأعلى كتابا في سماعه من أصبغ في المسألة يخالف عبد الملك ويوافق يحيى وسعيد بن حسان.

ب ــ ما قاله المحدثون العارفون بأحكام الجرح والتعديل، أمثال ابن الفرضي، وابن عبد البر وابن حزم، وأبي الحسن على ابن القطان : (تـ 628 هـ)، وأبي محمد عبد الحق الأزدي الاشبيلي (تـ 581 هـ).

2) ماقيل في تعديله :

أما ما قيل في تعديله فلا يعدو أن يكون تحلية واطراء لتوفر عنصر المعارف العامة عند ابن حبيب، ولا أرى فيه قولا واحدا يصلح أن يكون تعديلا بالمعنى المقابل للتجريح عند المحدثين أهل الفن، وانما هي دفاع عنه ورد للطعن فيه بتهمة الكذب، لأنه في نظر المدافعين عنه أجل من أن يتعمد الكذب.

وقد اقتصرت على ذكر قولة ابن الفرضي ــ الأصل في تجريحه ــ واكتفيت فقط بذكر أسماء بعض من جرحوه، دون ذكر أقوالهم لأن الموضوع قد بسط بما فيه الكفاية، بل بما لا مزيد عليه من طرف استاذنا ابراهيم بن الصديق[222].

ولم يترك لنا في الموضوع الا أن ندلي بالملاحظات التالية :

1) اعتبر الأستاذ قول ابن الفرضي هو الأساس الذي يمكن ارجاع كل ما قيل في ابن حبيب اليه، باعتباره كليا، يندرج تحته كل ما صح جرحه به، وهو اعتبار نراه في غاية الوجاهة.

2) فرع كلام ابن الفرضي الى ثلاثة فروع.

أ ــ أكثر روايات ابن حبيب حملها على سبيل الإجازة.

ب ــ تساهله في الرواية

ج ــ جهله بالحديث وعدم معرفته لصحيحه من سقيمه.
وهو فهم للنصوص في غاية الجودة.

3) النتيجة التي توصل اليها الأستاذ في بحثه وهي أن عبد الملك بن

حبيب كان في غير علوم الحديث وخاصة الفقه اماما له خطره ووزنه، وأنه كان في علم الحديث والرواية ضعيفا جدا : هي نتيجة غاية في التحقيق.

4) اعتبر عياض ومنذر ابن سعيد البلوطي، ممن دافعوا عن ابن حبيب وأرادوا تعديله بالمعنى المقابل للتجريح، وملاحظة على هذا الاعتبار أقول : القاضي عياض اعتبر كل الأقوال التي قيلت في ابن حبيب تحاملا عليه بما في ذلك قول ابن الفرضي وعنون لها بقوله : «ذكر ما تحومل به عليه» فافتتحها بقول بعضهم : « كان الفقهاء يحسدون عبد الملك بن حبيب لتقدمه عليهم بعلوم لم يكونوا يعلمونها ولا يشرعون فيها» وختمها بقولة القاضي، منذر بن سعيد «لو لم يكن من فضل عبد الملك الا أنك لا تجد أحداً ممن تحكى عنه معارضته والرد لقوله، ساواه في شيء، وأكثرما تجد أحدهم يقول : كذب عبد الملك، وأخطأ، ثم لا يأتي بدليل على ما ذكر»[223]

فاعتبار الأستاذ قول بعضهم : كان الفقهاء... الخ ارادة من القاضي عياض لتعديل ابن حبيب، فيه تجاوز، فالذي يصح وهو واضح في النص أنه دفاع من النوع الذي قدمناه فيما قيل في تعديله.

وأما اعتبار قولة منذر بن سعيد أيضا تعديلا أو ارادة له، فلنا عليه ملاحظة غير الأولى وهي : أن منذر بن سعيد لم تكن له أهلية التعديل والتجريح، فقد كان فقيها عالما باختلاف المذاهب الفقهية، ولم يكن محدثا ولاناقدا، وقد ترجم له ابن الفرضي ونوه بفقهه وعلمه، ولم يقل عنه شيئا فيما يخص علم الحديث، وليس من عادته أن يسكت عن التنويه به كمحدث اذا كان له علم بالحديث[224].

5) اعتبر أن ما تكلم به عبد الأعلى بن وهب في عبد الملك بن حبيب، سببه الحسد والمنافسة، وهذا الاعتبار يطرح مشكلة، وهي ثبوت الكذب من أحد الطرفين : فاما أن يكون عبد الملك كاذبا في ادعائه الرواية عن أصبغ بن الفرج، واما أن يكون عبد الأعلى هو الكاذب في تكذيبه لعبد الملك.

والواقع أن عبد الأعلى معه حجة قاطعة، وهي تقييده بيده سماعه من أصبغ بن الفرج، وهو يصرح لابن وضاح بأنه لم يكن يعرف ماجرى من خلاف بين ابن حبيب ومنافسيه عندما سأله سعيد بن حسان عن المسألة وما يعرف فيها[225]. وهي قضية، وان لم تكن في رواية الحديث كما في قضيتي ابن وضاح

غير هذه، فانها تثبت بظاهرها كذب عبد الملك، وهو مسقط للعدالة، وان كان على غير الرسول صلى الله عليه وسلم.

والقول بأن عبد الأعلى رجع عن تكذيبه لعبد الملك بعد تمكنه من الشورى فيه تجاوز أيضا، فالحقيقة أنه توقف لمدة ولم يرجع، ولو ثبت رجوعه لكان هو الكاذب قطعا، ولم يكن عبد الأعلى بأقل ورعا من عبد الملك، فقد كان قوالا للحق ناصحا للأمراء، زاهداً متعبدا، لا يطلب بعلمه جاها[226].

ولعل المخرج من هذا الإشكال سهل للغاية، فرحلة عبد الملك الى المشرق كانت قبل رحلة عبد الأعلى، وبالتالي فسماعه من أصبغ كان قبل سماع عبد الأعلى، والمعروف عن الفقهاء أنهم كثيرا ما كانوا يرجعون عن أقوالهم الأولى الى أقوال أخرى تخالفها، مثل ما وقع لأسد بن الفرات وسحنون في سماعهما من ابن القاسم، سمع الأول منه، ثم سمع الثاني في الوقت الذي كان ابن القاسم قد رجع عن بعض الأقوال التي سمعها منه الأول فما الذي يمنع من أن يكون عبد الملك سمع من أصبغ ما رجع عنه أيام سماع عبد الأعلى منه، ؟ فيكون كل منهما أفتى بما سمع من أصبغ بن الفرج، وهذا الافتراض — وان كان يحتاج الى التحقيق التاريخي — لا مفر منه، فليس من الهين تكذيب عبد الملك أو عبد الأعلى، الا أن يقصد بتكذيب عبد الملك، تجاوزه وتساهله في طريقتي التحمل والأداء الناشئان عن جهله بقواعد الفن، كما فسر الأستاذ ذلك.

6 — قال ابن حجر — بعد أن ذكر تكذيب ابن حزم لابن حبيب — : «وتعقبه جماعة بأنه لم يسبقه أحد إلى تكذيبه»[227].

وكأني بالأستاذ قد سلم هذا القول، وقد سبق أن صرح القاضي منذر بن سعيد بتكذيب البعض لابن حبيب، فاذا علم أن وفاة منذر بن سعيد كانت قبل مولد ابن حزم، تبين أن ابن حزم لم يكن أول من كذب ابن حبيب، اللهم أن يكون قصد ابن حجر أن ابن حزم أول محدث أهل للتجريح والتعديل، كذب ابن حبيب.

وقد عرفنا أن ثبوت الكذب مسقط للعدالة، سواء أصدر من عالم بالحديث وأحكام الجرح والتعديل، أو من غيره، فيعود الأمر الى أن اتهام ابن حبيب بالكذب منحصر في كلام عبد الأعلى ابن وهب كفقيه، ومحمد بن وضاح كمحدث، الأول تصريحا والثاني تلميحا.

وقد أوضح الأستاذ قول الثاني بما أزال كل التباس، وأجبنا عن الأول بما رأينا أنه المخرج الصحيح المناسب.

4) محمد بن عبد السلام بن ثعلبة الخشني أبو عبد الله القرطبي (تـ 286 هـ)

يعتبر الخشني من طبقة بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح وأضرابهما، وقد ترجم له ابن الفرضي وذكر رحلته، وأن له سماعا كثيرا من أهل الحديث الكبار بالبصرة، وبغداد، ومكة، ومصر، وشهد بأنه أدخل الأندلس كثيرا من حديث الأيمة، واللغة والشعر الجاهلي رواية، ثم وصفه بفصاحة اللسان وجزالة المنطق، والتفرد في معرفة الاعراب، ثم قال بعد كل ذلك : «لم يكن عند الخشني كبير علم بالفقه، انما كان الغالب عليه، حفظ اللغة، ورواية الحديث، وكان ثقة في ذلك مأمونا»[228].

وقال الحميدي : «حدث زمنا طويلا»[229] وأطال في الثناء عليه، وقال الذهبي ــ بعد أن ذكر شيوخه الكثيرين وتلاميذه كذلك وأسند له حديث أنس : «كنت رديف أبي طلحة... الخ» ــ : «قلت : وكان ثقة كبير الشأن يذكر مع بقي وذويه، وقد بث بالأندلس حديثا كثيرا»[230].

واكتفى السيوطي بترديد عبارة الذهبي[231]

قلت ادراج الخشني مع هؤلاء انما هو للدفاع عنه وللتنبيه على عدم غفلة النقاد الاندلسيين عن النقص في أي علم.

5) محمد بن وضاح بن بزيع الحافظ : أبو عبد الله القرطبي (تـ 287 هـ)

قال ابن الفرضي : «وكان محمد بن وضاح عالما بالحديث بصيرا بطرقه، متكلما على علله»[232] ثم نقل عن أحمد بن خالد الجباب ــ بواسطة أحمد بن محمد بن عبد البر ــ أنه كان يفضله ولا يقدم عليه أحدا ممن أدرك بالأندلس، غير أنه كان ينكر عليه كثرة رده للأحاديث وقوله كثيرا «ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم في شيء» وهو ثابت من كلامه (ﷺ)، ثم أضاف ابن الفرضي قائلا : «وله خطأ كثير محفوظ عنه، وأشياء كان يغلط فيها ويصحفها، وكان لا علم عنده بالفقه ولا بالعربية»[233].

وقد نقل القاضي عياض هذا الكلام كله عن أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي ناسبا اياه لأحمد بن خالد الجباب[234].

غير أن الذهبي نسب هذا التجريح لابن الفرضي، وعقب عليه بقوله مرة : «قلت هو صدوق في نفسه، رأس في الحديث»[235]، ومرة بقوله : «قلت الا أنه رأس في الحديث»[236]

ونقل ابن حجر أقوالا مختلفة في الثناء عليه، ثم نقل حكاية عن ابن عبد البر، مفادها أن عبد الله بن عبد الرحمن الناصر كان يقول : «ابن وضاح كذب على يحيى بن معين» مدعيا أنه قال عن الشافعي «ليس بثقة» ثم أرجع ابن حجر الحق الى نصابه في هذه الحكاية فقال : قال عبد الله : قد رأيت أصل ابن وضاح الذي كتبه بالمشرق وفيه : «سألت يحيى بن معين عن الشافعي قال : دعنا، لو كان الكذب حلالا لمنعته مروءته أن يكذب»[237].

وبمقابلة كلام ابن الفرضي الأول الذي صرح فيه بمعرفة ابن وضاح بالحديث وعلله، مع كلامه الأخير المشتبه في نسبته اليه، يمكن القول أن ابن الفرضي وابن خالد لم يقصد واحد منهما تجريح ابن وضاح بحيث ترفض روايته، وانما هي طبيعة تشدد الأندلسيين الذين لا يتغاضون عن أي خلل دون أن يكشفوه، والا فابن وضاح أجل من أن يقدح في روايته، ولذلك سارع كل من الذهبي وابن حجر الى الدفاع عنه.

6) **معاوية بن صالح بن حدير** أبو عبد الرحمن قاضي الأندلس (تـ 158 هـ)

لم يضعفه ابن الفرضي و لم يوثقه كعادته مع الآخرين وانما اكتفى بقوله : «كان فقيها راوية عن الشامين».

ثم شرع في سوق النقول الكثيرة في تعديله وتجريحه، فأسند عن شيخه أبي زكرياء العائذي الى ابراهيم بن الحارث العبادي قال : «قال الهيثم بن خارجة لأحمد بن حنبل : معاوية بن صالح، الحمصيون لا يروون عنه، فقال : قد روى عنه فرج بن فضالة».

ثم اسند عن شيخه ابن مفرج الى يحيى بن معين قوله : «معاوية بن صالح،

وأسند أيضا عن شيخه عبد الله بن محمد بن علي الى البخاري قوله : «كان عبد الرحمن ابن مهدي يوثق معاوية بن صالح».

وختم باسناده عن شيخه أبي يعقوب يوسف بن أحمد الشيباني الى موسى ابن سلمة قوله : «أتيت معاوية بن صالح لأكتب عنه، فرأيت أداة الملاهي، فقلت ماهذا ؟ قال : شيء نهديه الى ابن مسعود صاحب الأندلس، قال : فتركته و لم أكتب عنه».

وهكذا يكون ابن الفرضي ميالا الى توثيقه غير غافل عما قيل فيه، مما يعتبر عند المتشددين من مسقطات العدالة.

ونقل الذهبي توثيقه عن أحمد، وأبي زرعة، وابن عدي، وابن مهدي، كما نقل تضعيفه عن يحيى القطان وأبي حاتم، وتليينه عن يحيى بن معين[239].

أما الحافظ ابن حجر فقد نقل توثيقه عن أحمد بن أبي خيثمة، وابن مهدي والعجلي، والنسائي وبي زرعة وابن عدى وابن حبان، والبزار، وابن سعد، وابن خراش وغيرهم، كما نقل تضعيفه عن يحيى القطان وابن معين، وأبي اسحاق الغزاري وموسى بن سلمة»[240].

والملاحظ أن الحافظين : الذهبي وابن حجر، لم ينقلا عن ابن الفرضي ما حكاه عن ترك موسى بن سلمة الكتابة عنه، لأن ذلك ليس رأيا لابن الفرضي.

7) **أبو حية بن قيس الوادعي** الهمداني الكوفي الخمارفي

قال الذهبي : «لا يعرف» ثم قال : «قال أحمد : أبو حية شيخ وقال ابن المديني وأبو الوليدين الفرضي مجهول، وقال أبو زرعة : لا يسمى، وصحح خبره ابن السكن وغيره»[241] ولما ذكر ابن حجر اختلاف المحدثين في اسمه ما بين عمرو بن نصر، وعامر بن الحارث قال : «قلت : وذكره ابن حبان في الثقات، وسماه عمرو بن عبد الملك، وقال أبو الوليد بن الفرضي : مجهول...»[242] ثم نقل توثيقه عن القطان عن بعضهم، وابن السكن، وابن الجارود عن ابن مخير، واقتصر في «التقريب» على ذكر الاختلاف في اسمه، ثم قال : «وقال أبو أحمد الحاكم وغيره : لا يعرف اسمه، مقبول من الثالثة»[243] وقال الخزرجي : «قال أحمد : شيخ»[244].

و لم يترجم له ابن الفرضي في التاريخ، ولا في الألقاب ويعتقد أن يكون قد ذكره في : «مشتبه النسبة» قسم الكنى.

الصنف الرابع من خولف فيهم ابن الفرضي وهم :

1) عبد الله بن عبيد بن عمر البصري :

ذكره ابن الفرضي في لقب «المحرم وقال : «يضعف»[245] وترجم الخزرجي لعبد الله بن عبيد الحميدي البصري الذي روى عن أبي بكر بن الفطر، وروى عنه ابن علية، ويزيد بن زريع، وقال : «وثقه ابن معين»[246].

فاذا كان هو المقصود وأظنه هو، فقد خولف فيه قول ابن الفرضي.

2) محمد بن عبد الله بن محمد الخولاني المعروف بابن القوت الاشبيلي (تـ 308 هـ)

ذكر ابن الفرضي ان له سماعا كثيرا ورحلة الى المشرق، وحدد درجته العلمية ثم قال : «قال لي أبو محمد الباجي : لم يكن محمد بن عبد الله من أهل الحديث، انما كان بابه الرأي، وكان رجلا صالحا ورعا ثقة»[247] وقال ابن حارث : «وكان من أوثق من رأيت»[248] وجعل منزلته بين أهل العلم بقرطبة، بل كان يفضل عنده على ابن جنادة في صحة الكتب والاتقان للرواية.

ونقل عياض عن خالد بن سعيد، أنه كان اذا حدث عنه يقول «وكان من معادن الصدق وكان جماعة يفضلونه على ابن جنادة في صحة الكتب والضبط»[249].

وقد اعتبرت هذا ممن خولف فيه قول ابن الفرضي، رغم أنه ليس قوله، وانما هو قول شيخه أبي محمد الباجي، ولما سكت عنه ولم يعلق عليه بشيء، اعتبرناه كالقول له.

هشام بن محمد بن أبي رزين أبو رزين الشذوني (تـ 336 هـ).

ذكر ابن الفرضي أن له سماعا كثيرا وأن الناس قد رحلوا اليه للسماع منه، ثم قال عنه «ولم يكن لأبي رزين رواية عالية ولا كان من أهل الحديث»[250].

وقال القاضي عياض «وكان حافظا للمسائل من أهل الحديث»[251] فابن الفرضي نفى أن يكون من أهل الحديث وعياض أثبت أنه من أهله، غير أن

الشق الأول من كلام ابن الفرضي لا يعتبر تضعيفا له، لأن هذه الصفة لا تتوفر لكثير من العلماء، فهي من باب قولهم : «غيره أوثق منه» فلا يلزم من عدم وجود الرواية العالية ان يكون ضعيفا، أما نفيه ان يكون من أهل الحديث فان كان مترتبا على القضية الأولى ــ وهو بعيد ــ كان معناه أنه ليس من الراسخين في علم الحديث، وان كانت قضية مستقلة، فهو ما خالفه فيه القاضي عياض دون تفسير لكل منهما.

الصنف الخامس : من دافع عنهم ابن الفرضي واتهمهم غيره ولم نعثر في هذه الحالة الا على راو واحد هو :

1) **سعيد بن جابر بن موسى الكلاعي**، أبو عثمان الاشبيلي : (تـ 325 هـ)

ترجم له ابن الفرضي وذكر أن له رحلة وسماعا كثيرا، ثم قال : «وكان ينسب الى الكذب، أخبرني اسماعيل قال : قال خالد بن سعد : ذكرت في كتابي مناقب الناس ومحاسنهم إلا رجلين : محمد بن وليد القرطبي، وسعيد بن جابر الاشبيلي فاني صرحت عليهما بالكذب وكانا كذابين ثم قال : «ولم يكن سعيد بن جابر كذابا ان شاء الله كما قال خالد، قد رأيت أصول أسمعته ووقع الي كثير منها فرأيتها تدل على تحري وورع في السماع وصدق».

ثم ذكر ثناء محمد بن قاسم عليه، ووصف النسائي له بالصدق، وسماع ولي العهد المستنصر بالله منه، ولم يفت ابن الفرضي أن حكى عن أبي محمد الباجي أنه كان يشرب النبيذ[252].

ولم يزد ابن حجر على أن نقل كلام ابن الفرضي[253].

التصنيف الثاني ويحتوي على عشرة أصناف :

من لم نقف في حقهم على قول لغير ابن الفرضي

أنواع الضعف التي جرح بها هؤلاء، هي نفس الأنواع التي جرح بها أصحاب التصنيف الأول واذا كنت قد علقت على بعض أولئك، كل في محله، فسأرجيء التعليق على هؤلاء الى ما بعد وبعد سرد مجموعة من شيوخ ابن الفرضي ليكون مجملا ومختصرا لا تكرار فيه.

الصنف الأول : من ليسوا من طبقة أهل الحديث، أوهم قليلو العلم به، وهؤلاء هم :

1) **اسحاق بن سلمة بن وليد** القيني أبو عبد الحميد الربي :

وصفه ابن الفرضي بكثرة السماع وحفظ الأخبار وكتابة الناس عنه، ثم قال : «ولم يكن من طبقة أهل الحديث»[254]

2) **بدر مولى أحمد بن قطن الزيات** أبو الغص القرطبي (تـ 494 هـ)

وصفه ابن الفرضي بالصلاح، وأنه حدث بأحاديث يسيرة ثم قال : «ولم يكن ممن شهد له بالعلم»[255].

3) **بكر بن العين أبو محمد القرطبي :**

ذكر ابن الفرضي أنه سمع، وسمع الناس منه، ونقل عن اسماعيل، عن خالد أنه دخل العراق تاجرا ولم يكن من أصحاب الحديث»[256].

4) **خلصة بن موسى بن عمران** الزاهد أبو اسحاق الربي ثم القرطبي (تـ 376 هـ).

وصفه ابن الفرضي بالفضل، والزهد، والخيرة، وبعد الصيت، ثم قال عنه : «ولم يكن من أهل العلم»[257].

5) **طاهر بن عبد العزيز بن عبد الله** الرعيني أبو الحسن القرطبي (تـ 305 هـ)

ذكر ابن الفرضي انه سمع من بقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الخشني، ورحل فسمع بمكة وصنعاء، ووصفه بضبط الكتاب، والعلم باللغة والأخبار، ثم قال عنه : «ولم يكن له بالحديث ولا بالفقه كبير علم»[258].

6) **عبد الله بن أحمد بن زكرياء** أبو محمد المعروف بابن الشامة القرطبي (تـ 381 هـ)

سمع من أبيه ووهب بن مسرة، ونظرائه، وصفه ابن الفرضي بالزهد والفضل ثم قال : «ولم يكن عنده علم»[259].

7) **عبد الله بن قاسم بن محمد** : أبو محمد القرطبي (تـ 380 هـ).

سمع من محمد بن عبد الملك بن أيمن، وقاسم بن أصبغ، وتولى خطة الوثائق بعد أبيه، فكانت له وجاهة بخطته وأبوته قال ابن الفرضي : «و لم يكن له علم بالحديث ولا حدث»[260].

8) **عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن** بن ابراهيم بن عيسى بن أبي زيد أبو محمد القرطبي :

قال ابن الفرضي : «كان قليل العلم جدا»[261] ثم ذكر أنه وصل متأخرا، وسمع من جماعة، وحدث عن أحمد بن عيسى البغدادي.

9) **عيسى بن محمد بن ابراهيم بن عيسى** بن حيوية الكناني أبو الأصبغ القرطبي (تـ 374 هـ).

ذكر ابن الفرضي أنه سمع من أبيه وابن أيمن، وقاسم بن أصبغ، وشُوِرَ في الأحكام الى أن ترك مشاورته محمد بن اسحاق بن السليم القاضي، ثم قال : «وكان له حظ من علم الأدب، ونصيب من قرض الشعر و لم يكن له تقدم في الفقه والحديث»[262].

10) **محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن معاوية**، أبو عبد الله القرشي القرطبي، المعروف بـ «المصنوع» (تـ 373 هـ).

اعتبره ابن الفرضي من ثقة أصحاب أبي علي اسماعيل بن القاسم البغدادي ووصفه بالنبل والضبط وحسن النقل. وأن الغالب عليه علم اللغة، ثم قال : « لم يكن له في غيرها من العلوم حظ»[263]

11) **محمد بن محمد بن عبد السلام الخشني** أبو الحسن القرطبي (تـ 333 هـ) :

ذكر ابن الفرضي أن كل سماعه كان عن أبيه، وأنه كان مشاوراً في الأحكام، ووصفه بالزهد والفضل، وكانت له منزلة بفضله وأبوته، وأنه روى عن أبيه كتبا لم يروها عنه غيره، فسمعها الناس منه، وحدث عنه جماعة من شيوخ ابن الفرضي ومع ذلك كله قال عنه : «وكان قليل العلم بالفقه والحديث»[264].

12) مسعود بن خيران أبو القاسم البجاني ثم القرطبي (تـ 371 هـ) :

ذكر ابن الفرضي أن له رحلة وسماعا كثيرا، وأنه كان قد وعدهم بالتفرغ للسماع منه فتوفي قبل بلوغ الغاية، ومع ذلك قال عنه : «ولم يكن من أهل العلم، إنما كان تاجرا»[265].

13) مسعود بن عبد الرحمن أبو سعيد الثغري الخشني (تـ 380 هـ) :

قال ابن الفرضي في حقه : «كتب عنه وما كان لذلك أهلا»[266]

14) منذر بن عطاف بن منذر أبو الحكم الاستجي (تـ 366 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه سمع بقرطبة من محمد بن عمر بن لبابة وأحمد بن خالد، وابن أيمن وغيرهم كثير، وذكر رحلته، وسماعه بمكة من ابن الأعرابي ثم وصفه بالثقة فيما روى والضبط لما كتب ثم قال : «ولم يكن عنده بالفقه علم، ولانفاذ في معاني الحديث، وانما كانت تغلب عليه الرواية»[267].

الصنف الثاني : من جرحهم بالغفلة :

1) أصبغ بن عيسى بن مثنى القرطبي :

قال ابن الفرضي : «وكانت فيه غفلة، أخبرني بذلك اسماعيل، ووقفت أنا على غفلته»[268]

2) داود بن عيسى بن جبوية[269] الكلاعي المعروف بالأحول القرطبي

ذكر ابن الفرضي حرصه على اثبات السماع لنفسه من خلال قصته مع بقي بن مخلد حيث دفع له مبلغا من المال بطلب منه ليجمع بقي الدواوين على أن يكون السماع بينهما، ثم قال عنه : «كان داود مغفلا لا علم عنده أصلا»[270].

3) عبد الله بن أبي طالب الأصبحي القرطبي

قال عنه ابن الفرضي : «كان شيخا مغفلا»[271].

4) عبد الله بن مطرف بن محمد المعروف بابن آمنة أبو محمد القرطبي

ذكر ابن الفرضي أنه سمع من ابن وضاح وغيره وأنه ألفا كتابا في التفسير

حذف منه الاسناد رأى بعضه بخط صاحبه، ثم قال عنه : «وكان رجلا صالحا مغفلا أخبرني عنه محمد بن قاسم»[272].

5) محمد بن تمليخ التيمي أبو عبد الله القرطبي (تـ 361 هـ) :

ترجم له ابن الفرضي فذكر منزلته عند الحكم المستنصر، وتوليه خطة الرد والشرطة، ثم وصفه بالوهم نقلا عن ابن مفرج الحافظ مفصلا ذلك في مضمون القصة التالية : «أراد محمد بن تمليخ أن يحدث بالموطا فكتب الى ابن مفرج يسأله : هل عندك كتب خالد ابن سعد، وهو يعتقد أن خالدا سمع من عبيد الله بن يحيى، فأجابه ابن مفرج بأن خالدا لم يسمع من عبيد الله بن يحيى، ولا روى عنه حرفا، قائلا له : وأحسبك وهمت في ذلك»[273].

الصنف الثالث : من جرحهم بعدم الضبط :

1) ابراهيم بن حارث بن عبد الملك بن مروان الأنطي أبو اسحاق القرطبي(تـ 391 هـ) :

ذكر ابن الفرضي أنه أخذ عن كثير من شيوخه بالمشرق، وأن الناس كتبوا عنه ثم قال : «ولم يكن من أهل الضبط، الا أنه كان طاهرا عفيفا خيرا»[274].

2) أحمد بن سعيد بن محمد بن بشر بن الحصار أبو العباس القرطبي (تـ 392 هـ) :

جعله ابن الفرضي ممن اشتهروا بكثرة السماع وطلب الحديث، وكثرة سماع الناس منه ومع ذلك قال عنه : «ولم يكن بالضابط لما كتب»[275].

3) جعفر بن يحيى بن وهب بن عبد المهيمن الفهري القرطبي (تـ 370 هـ) :

ذكر ابن الفرضي أن له رحلة وسماعا بالأندلس، وبالمشرق عن كثير من الشاميين والمكيين، وأنه سمع من أبي زيد المروزي رواية كتاب البخاري، ثم قال عنه : «كأن أخوه محمد أضبط منه»[276]

4) حسن بن سعد بن ادريس بن رزين بن كسيلة الكتامي أبو علي القرطبي (تـ 332 هـ)

ذكر ابن الفرضي جملة من شيوخه، ونص على أنه كان لا يرى التقليد ولذلك ترك الفتيا لما رآها دائرة على المذهب المالكي وحده، وأنه كان يميل الى المذهب الشافعي، ثم قال عنه : «وكان شيخا صالحا لم يكن بالضابط جدا».[277]

الصنف الرابع : من جرحهم بمخالفة الثقات لروايتهم عن مجهولين للأحاديث منكرة أو باطلة... الخ

1) **ابراهيم بن اسماعيل** بن سهل الأندلسي

قال ابن الفرضي : «حدث عن محمد بن حزم عن ابراهيم بن بكير عن أبي الحسن بن محمد الخراساني عن علي وهؤلاء مجهولون ما أعرفهم»[278].

2) **عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي عمر** البكري البزاز، أبو المطرف القرطبي المعروف بابن المنخرين (تـ 370 هـ).

ذكر ابن الفرضي أنه رحل فسمع بمكة من أبي بكر الآجري كثيرا من مؤلفاته، ومن محمد بن أحمد الأنماطي وغيرهما، كما سمع بمصر من ابن الورد، وابراهيم بن أحمد بن الحداد البغدادي وغيرهما، ولما رجع الى الأندلس كتب عنه بعض أصحاب ابن الفرضي الذي قال عنه : «وكانت عنده مناكير»[279].

3) **محمد بن منصور المرادي** أبو بكر الأندلسي

ذكر ابن الفرضي أنه سمع من يونس بن عبد الأعلى، وابراهيم بن مرزوق وسكن مصر، وحدث عنه الحسن بن رشيق، ثم روى له حديثا عن أبي زكرياء العائذي اليه، ثم الى أبي رهم كلثوم بن حصين قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اذا رجع أحدكم من سفر فليرجع الى أهله بهدية، فان لم يجد الا أن يلقى في مخلاته حجرا أو حزمة حطب، فان ذلك مما يعجبهم». ثم قال : قال عبد الله بن محمد ـــ يعني نفسه ـــ :«وهذا الحديث باطل»[280].

4) **همام بن عبد الملك الأندلسي**

حدث كما يقول ابن الفرضي عن مسلمة بن عبد السلام الأندلسي، وروى عنه أبو الفرج أحمد بن القاسم الخشاب البغدادي، وذكر أبو الحسن

الدارقطني في الرواة عن مالك، وقد أسند له حديث : «عثمان تستحي منه الملائكة» في ترجمة مسلمة، ثم قال : «قال عبد الله بن محمد : وهمام بن عبد الله الأندلسي ما وقفنا له أيضا على خبر إلا بهذا الحديث».[281]

الصنف الخامس : من جرحهم بأكثر من علة

1) **خلف بن أحمد أبو القاسم القرطبي** المعروف بابن أبي جعفر (تـ 393 هـ)

ذكر ابن الفرضي مجموعة من شيوخه ونص على أنه كان أحد الشهود، وأنه حدث، وكتب الناس عنه ثم قال عنه : «ولم يكن ممن يفهم، وكان شيخا كثير الملق»[282].

وترجم له الحميدي[283] وذكر عن ابن عبد البر أنه كان ثاني اثنين كمل عندهما كتاب : «التاريخ الكبير في التعديل والتجريح» لأحمد بن سعيد بن حزم، ولم يعدله ولم يجرحه.

2) **قاسم بن محمد بن هشام بن يونس** المقعد أبو بكر القرطبي (تـ 388 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه رحل للمشرق فسمع وسمع منه، وخلال ذلك قال عنه : «وكان ضعيفا قليل العلم والفهم»[284].

3) **محمد بن أحمد بن أصبغ بن** وافد أبو عبد الله القرطبي المعروف بابن أشكان (تـ 389 هـ)

كان من أصحاب ابن الفرضي، سمع معه من أكثر شيوخه، ونص على أنه كان كثير السماع، ثم قال عنه : «ولم يكن ممن يفهم الحديث، ولا كان بالضابط لما نقله، وكان كثير الملق، شديد التعظيم لأهل الدنيا مفرطا في ذلك»[285].

4) **محمد بن أحمد بن محمد الفارسي** أبو عبد الله القيرواني ثم الأندلسي المعروف بابن الخراز (تـ 330 هـ)

ذكر ابن الفرضي انه سمع من علماء القيروان بها، ومن العقيلي وابن

الأعرابي وأمثالهما بمكة، ومن ابن أبي مطر بالأسكندرية، ولما قدم الأندلس سمع الناس منه كثيرا، وخاصة شيوخ ابن الفرضي وأصحابه، ومع ذلك قال عنه : «ولم يكن ممن يقيم الحديث ولا يتقن الرواية، وكان خطه ضعيفا، وضبطه كضبط القرويين»[286] ثم وصفه بالخيرة والفضل والتمسك بالسنة، وشدة الانكار على أهل البدع مما عرضه لامتحان في ذلك.

5) **محمد بن عمر بن حزم بن سلمة اللخمي** أبو عبد الله القرطبي المعروف بابن سراج (تـ 360 هـ).

ذكر ابن الفرضي أنه سمع من عمر بن حفص ومحمد بن عمر بن لبابة، ورحل فسمع بمصر من محمد ابن أيوب بن الصموت، وأحمد بن مسعود الزبيري، وسمع بالقيروان من ابن اللباد، ثم قال عنه : «وكان رجلا مغفلا قليل الفهم صاحب وسوسة وتخييل»[287].

ثم ذكر أنه سمع من عبد الرحمن بن عبيد الله، ومحمد بن عبد الله ابن سعيد البلوي وخلف بن قاسم وغيرهم.

الصنف السادس : من جرحهم بقلة الحفظ

1) حديدة بن الغمر[288] من أهل وشقة (تـ 300 هـ)

ذكر ابن الفرضي أن له رحلة وعناية بالطلب ثم قال عنه نقلا عن ابن مفرج : «ولم يكن بالحافظ[289] ولم نعتبر قول كل من الحميدي[290] والضبي[291] : «محدث وشقي» تعديلا منهما له.

2) محمد بن أزهر القرطبي

سمع من العتبي، ودرس الرأي والمسائل كثيرا، ووصفه محمد بن عمر بن لبابة بصبره على دراسة الرأي، حتى انه لم ير أحدا أكثر صبرا منه على ذلك ونقل عنه قوله : «وكان قليل الحفظ»[292].

الصنف السابع : من جرحهم بتهمة الكذب

1) أحمد بن محمد بن هارون أبو جعفر البغدادي[293]

ذكر ابن الفرضي انه أدخل الاندلس بعض كتب ابي محمد عبد الله بن

مسلم بن قتيبة، رواية عن ابنه أبي جعفر، وبعض كتب الجاحظ رواية، وذكر أيضا أنه كان يزعم أن محمد بن عمر بن عبد العزيز سمع منه، ثم قال عنه : «أخبرني سليمان بن أيوب أن أبا جعفر البغدادي انما دخل الأندلس متجسسا»[294].

2) **عثمان بن محمد بن يوسف الأزدي** القري أبو الأصبغ القرطبي

اتهمه ابن الفرضي في ادعائه السماع من محمد بن وضاح، وعبيد الله بن يحيى وغيرهما، وقال : ان علمه الذي كان يغلب عليه التنجيم ثم قال عنه : «وكان كذابا أخبرني بذلك من أثق به ممن وقف على كذبه، وما كان يستأهل أن يحدث عنه»[295] مشيرا الى كتابه في فقهاء الأندلس الذي أخذ عنه وقريء عليه.

وقد أثبته أستاذنا الدكتور نوري معمر من جملة تلاميذ ابن وضاح[296] ولم ينبه على تشكيك ابن الفرضي في ذلك.

3) **علي بن عبد القادر بن أبي شيبة الكلاعي** أبو الحسن الاشبيلي (تـ 325 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه سمع باشبيلية من محمد بن جنادة، وبقرطبة من ابن وضاح، ووصفه بحفظ المسائل والبصر بالفتيا، وأنه كان مشاورا في الأحكام ثم قال عنه : «حدثني عنه أبو محمد الباجي وقال لي : كان يكذب»[297].

4) **محمد بن محمد الصدفي** أبو عبد الله القرطبي (تـ 318 هـ)

أخبر ابن الفرضي أنه سمع من مالك بن علي بن مالك القطني الزاهد، وعثمان بن أيوب، ومحمد بن عمر بن لبابة، وكان كثير المجالسة له، يثني عليه، ثم قال عنه نقلا عن سليمان بن أيوب : «وقال لي : كان يكذب، وكان ابن أيمن يسيء القول فيه»[298].

الصنف الثامن : من جرحهم بالبدعة

1) **أبان بن عثمان بن سعيد** اللخمي أبو الوليد الشذوني (تـ 377 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه سمع من محمد بن عبد الملك بن أيمن، وقاسم بن

أصبغ وسعيد بن جابر، ووصفه بأنه كان نحويا لغويا لطيف النظر جيد الاستنباط، بصيرا بالحجة متصرفا في دقيق العلوم، حسن الشعر، ثم قال عنه : «وكان ينسب الى اعتقاد مذهب ابن مسرة»[299].

أحمد بن ابراهيم بن فروة اللخمي الفرضي أبو عبد الرحمن القرطبي المتوفى سنة 286 هـ

له رحلة الى المشرق سمع فيها بالعراق من القواريري عبيد الله بن عمر، ومن بندار محمد بن بشار.

وحدث عنه أحمد بن خالد، وعثمان بن عبد الرحمن، ومحمد بن عبد الملك ابن أيمن، ومحمد بن قاسم، وعمر بن حفص بن غالب، وغيرهم.

قال عنه ابن الفرضي : «وكان شيخا مغفلا كان يذهب في شرب النبيذ مذهب أهل العراق»[300].

3) **أحمد بن فرج بن منتيل بن قيس** أبو عمر القرطبي (تـ 344 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه رحل الى المشرق، وسمع هناك، ولما عاد الى الأندلس حدث فسمع منه خلف بن قاسم، وعبد الرحمن بن عبيد الله، ثم قال عنه : « وكان ينسب الى اعتقاد مذهب ابن مسرة»[301].

4) **أحمد بن وليد بن عبد الحميد** بن عوسبة الأنصاري، أبو عمر القرطبي : المعروف بابن اخت عبدون (تـ 376 هـ).

ذكر ابن الفرضي أن له رحلة الى المشرق سمع فيها بمصر من أبي الفضل بن جعفر ابن أحمد بن عبد السلام البزاز، وعبد الرحمن بن أحمد بن وشدين، وأنه حدث بتاريخ البرقي عن أبي الحسن الصغير، وحدث وكتب الناس عنه ثم قال : «وكان ينسب الى اعتقاد مذهب ابن مسرة، وهو أحد النفر الذي استتابهم محمد بن يبقي القاضي» [302].

5) **ثابت بن القاسم بن ثابت بن حزم** بن عبد الرحمن العوفي السرقسطي (تـ 352 هـ)

سمع من أبيه وجده، وحدث بكتاب أبيه الدلائل ووصفه ابن الفرضي

بحسن الخط وجودة الكتابة ثم قال عنه : «وكان ثابت هذا مولعا بالشراب»[303].

6) **خليل بن عبد الملك بن كليب القرطبي** المعروف بخليل الغفلة (تـ قبل 315 هـ)

قال ابن الفرضي : «كان مشهورا بالقدر لا يتستر به»[304] وذكر أن ابن وضاح كان صديقا له، ثم هجره بعد أن تبين له أمر اعتقاده لمذهب الاعتزال، وذكر قصته مع بقي بن مخلد الذي هدده بسفك دمه وطرده من مجلسه. لما أجابه بطريقة المعتزلة عن الأسئلة التي وجهها اليه.

7) **عبد الرحمن بن بكر بن حماد**، التيهرتي أبو زيد القيرواني ثم الأندلسي

حدث عن أبيه، وكتب عنه الناس من حديثه وشعره، قال عنه ابن الفرضي، «وكان ينسب الى مقارفة الشراب»[305].

8) **عبد العزيز بن حكم بن أحمد** بن الامام محمد أبو الأصبغ القرطبي (تـ 387 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه سمع من غير واحد من شيوخ الأندلس أمثال قاسم ابن أصبغ، ومحمد بن عبد الله بن أبي دليم، وغيرهم، وأنه كان عالما بالنحو والشعر، وكان ميالا للكلام والنظر ثم قال عنه : «شهر بانتحال مذهب ابن مسرة فغض ذلك منه»[306].

9) **عبد الله بن وهب الطليطلي (تـ 301 هـ)**

ذكر ابن الفرضي رحلته ومقامه الطويل بمكة، وكثرة روايته عن رجالها، وعن المصريين ودخوله الأندلس وهو أعلى رواية من أهلها، ثم قال عنه : «ولم يلبث ان مال الى الدنيا، فأمسك الناس عن الأخذ عنه لذلك»[307].

10) **قاسم بن سهل بن أبي شعبون** الجياني (تـ 318 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه كان أمثل أهل جيان بعد ذهاب الفتن عنها، ثم قال عنه : «وكان يأخذ الأجرة على اسماعها (المستخرجة) ولم يكن ورعا»[308].

11) **محمد بن عبد الرؤوف بن محمد** بن عبد الحميد الأزدي أبو عبد الله القرطبي المعروف بأبي خنيس (تـ 343 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه سمع من قاسم بن أصبغ وغيره، ووصفه ببلاغة الكتاب والعلم باللغة والغريب والأخبار والتواريخ وبلوغه الغاية في كتابه الذي ألفه في شعراء الأندلس ثم قام عنه : «وكان يطعن عليه في دينه»[309].

12) **محمد بن عبد الله بن عمر بن خير** القيسي أبو عبد الله الجياني ثم القرطبي (تـ 382 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه سمع كثيرا بالأندلس ورحل الى المشرق رحلتين، دامت الثانية أعواما، فسمع بمكة، ومصر، وغيرهما ووصفه بالضبط فيما كتب، والصدق فيه، ثم قال عنه : «وكان ينسب الى اعتقاد مذهب ابن مسرة»[310] ولم ينفعه تبرؤه من هذا المذهب واشهاده على ذلك.

13) **منذر بن سعيد البلوطي أبو الحكم** القرطبي القاضي (تـ 355 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه له سماعا ورحلة طويلة، وأثنى عليه كفقيه مقتدر، وكقاض نزيه، ثم قال عنه : «وكان بصيرا بالجدل منحرفا الى مذهب أهل الكلام، لهجا بالاحتجاج، ولذلك كان ينحل في اعتقاده أشياء الله مجازيه بها ومحاسبه عليها»[311].

الصنف التاسع : من جرحهم بسوء قول الغير فيهم

1) **أحمد بن محمد بن فرجون أبو القاسم** القرطبي (تـ 364 هـ)

وصفه ابن الفرضي ــ بعد أن ذكر بعض شيوخه كعبيد الله بن يحيى، وأيوب بن سليمان وغيرهما ــ بكثرة السماع وضبط الكتاب، واتقان الرواية وثناء اسماعيل ثم قال «وسمعت غيره يسيء القول فيه»[312].

2) **خالد بن سعيد أبو القاسم القرطبي (تـ 352 هـ)**

وصفه ابن الفرضي بالأمانة في الحديث والحفظ له، والصبر بعلله، والعلم بطرقه والتقدم على أهل وقته في ذلك، ونقل عن عبد الله بن محمد الباجي واسماعيل ابن الطحان، تعظيمه والثناء عليه، وافتخار الحكم المستنصر به،

ومقارنته له بيحي بن معين، ثم قال : «وسألت أبا عبد الله، محمد بن أحمد بن يحيى (ابن مفرج) القاضي عن خالد، هل كان بحيث يضعه اسماعيل من العلم بالحديث، فقال لي : كان أعور بن عميان، يعني أنه كان أمثل أهل وقته، اذ لم يكن عند أكثر رجالنا المتقدمين تقدم في معرفة الحديث»[313]

3) **عمر بن عبد الملك بن سليمان بن عبد الملك** الخولاني أبو حفص القرطبي (تـ 356 هـ)

وصفه ابن الفرضي بكثرة السماع، حيث سمع بقرطبة، ومكة وبغداد والبصرة، ومصر، وسمع منه الناس كثيرا ثم قال عنه : «وكان له حظ من العربية، والشعر والغريب، وكان محمد بن أحمد بن يحيى يسيء القول فيه ويذكر عنه أشياء منكرة»[314].

الصنف العاشر : من ذكرهم بعدم الرحلة

1) **أحمد بن عبد الله بن عمرو القيسي** البزاز أبو القاسم القرطبي (تـ 372 هـ)

سمع بالأندلس من أكابر محدثيها كأحمد بن خالد، وقاسم بن أصبغ، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن، وغيرهم، قال عنه ابن الفرضي : «لم تكن له رحلة ولا حدث فيما أعلم»[315]

1) **عبد الله بن يوسف من أهله وشقة**

وصفه ابن الفرضي بالعلم والفضل والبصر بالمسائل وقال عنه : «ولم تكن له رحلة»[316].

مجموعة من شيوخ ابن الفرضي

فصلتهم عن التصنيفين لأنهم منضوون تحت وحدة هي :

مشيختهم جميعا له، وفيهم من يستحق الذكر ضمن التصنيف الأول، وكذلك فيهم من يستحق الذكر ضمن التصنيف الثاني لذلك سنرجي اكمال التعليق عليهم الى ما بعد سردهم وهم :

1) أحمد بن خالد بن عبد الله الجذامي، أبو عمر التاجر القرطبي : (تـ 378 هـ)

قال ابن الفرضي : «ولم يكن له فهم، ولا كان يقيم الهجاء اذا كتب، غير أنه كان رجلا صالحا صدوقا ان شاء الله»[317]

ولم يزد كل من الحافظين: الذهبي[318] وابن حجر[319] على ذكر كلام ابن الفرضي دون تعقيب اعتبارا منهما بأن كلامه تجريح لابن خالد، لذلك دافع عنه الأستاذ ابن الصديق بقوة قائلا : «ان العامية والجهل لم يعدهما أحد تجريحا، وان ابن حزم اعتمده فروى عنه في المحلى الى آخر كلامه في الرسالة»[320]

أقول : صفة قبول رواية الراوي تتألف من عنصرين هما : العدالة والضبط، وابن الفرضي بدقته وتشدده اللذين يشهد بهما الأستاذ، أثبت له عنصر العدالة، وبين ما في عنصر الضبط من أسباب، وهما : العامية، وعدم الفهم، ودفاع الأستاذ قويم من حيث المنهج، غير أن أحدا من أهل الفن لا يستطيع أن ينكر أن العامية اذا اجتمعت مع عدم الفهم انتجت سببا قويا من أسباب الضعف، فمتن الحديث الثابت. عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يمكن أن يوصف بالعامية[321] فما العامية في كلام الراوي الا تحريف لأصل الكلام، فاذا انضاف اليه عدم الفهم أصبح أصل المتن أو السند معرضا للخلط والقلب، غير أن دقة ابن الفرضي تبدو فوق هذا التحليل، وربما كانت مغنية عنه، فهو لم يطلق في «العامية» بل قيدها بالكتابة اذ قال : «ولا كان يقيم الهجاء اذا كتب» فجملة «اذا كتب» مقصودة لذات القيد، وبذلك يكون هناك فرق بين أداء ابن خالد اللفظي، وبين كتابته، وابن الفرضي أخذ عنه سماعا من لفظه، واجازة، ومن ضمن ما أخذه عنه اجازة كتبه، ويظهر أنه اكتشف هذه العامية في كتبه التي أجازه اياها، فيبقى الحكم اذا متوقفا على مهارة الأخذ، فهو الذي يستطيع أن يأخذ عنه ما يثق في سلامته ويرد غيره، ولعل هذا كان حال ابن الفرضي مع شيوخه الذين انتقدهم وأخذ عنهم، الأمر الذي يقوي عندي فكرة اختباره لشيوخه تلك الفكرة التي راودتني بعد بداية البحث بقليل.

وليس أخذ ابن الفرضي عن هؤلاء بدعا في تاريخ علوم الحديث، فقد سأل جابر الجعفي (تـ 128)، الشعبي، وأبا جعفر محمد بن علي الباقر، والقاسم

بن محمد، وعطاء ابن أبي رياح عن الرجل يحدث بالحديث فليحن : أحدث به كما سمعت ؟ أم أعربه ؟ قالوا لا، بل أعربه[322].

وقولهم هذا يفيد جواز الرواية عمن يلحن أي عمن كان عاميا، وقال يحيى بن معين : «لابأس أن يقوم الرجل حديثه على العربية»[323].

وقد كان ابن الفرضي مولعا بتتبع السقطات النحوية، فلم يتخلص عنها لشيخ أو لغيره، اذ أسند الى المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي قوله لعبد العزيز الداراوردي ــ وقد قرأ عليه الحديث فلحن لحنا منكرا ــ : «ويحك يا داروردي، كنت باقامة لسانك قبل طلب هذا الشأن أحرى».[324]

2) أصبغ بن عبد الله الحافظ، أبو القاسم القرطبي (تـ 388 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه سمع منه ثم قال : «ولم يكن يعرف هذا الشأن»[325] فقد جرحه اذن بعدم المعرفة، غير أنه في مجال أخذه عنه قال : «سمعت منه أشياء» وكأنه يعني أن ماأخذه عنه لم يكن حديثا وانما كان معارف عامة.

3) حسين بن محمد بن نابل أبو بكر القرطبي (تـ 372 هـ)

قال عنه : «وكان شيخا صالحا، وكان له حظ من حفظ الرأي وعقد الشروط» ثم أضاف : «وكانت فيه غفلة»[326] ونقل السيوطي[327] كلامه ولم يعقب عليه بشيء.

4) خلف بن محمد بن خلف الخولاني المكتب، أبو القاسم القرطبي (تـ 374 هـ)

قال عنه : «وكان... نكر الخلق حرج الصدر... وكان ضعيف الكتاب، الا أنه كان شيخا صالحا»[328].

ملحوظة : استعمل النقاد من المحدثين كلمة «صالح» وقصدوا ما بها صلاح الحديث والرواية للقبول، والذي يظهر من استعمال ابن الفرضي لها أن المقصود بها صلاح حال الشيخ في دينه.

وأما ضعف الكتاب هنا فهو أخف مما وصف به أحمد بن خالد.

5) عباس بن أصبغ الحجاري، أبو بكر القرطبي (تـ 386 هـ)

وصفه ابن الفرضي بالحلم وضبط الكتاب، والطهارة والعفاف، وذكر كثرة قراءته عليه، وانتفاع الناس به، ثم قال : «وقد وهم في أشياء حدث بها»[329]

ويظهر أن ما وهم فيه كان محدودا لا يصل الى درجة تجريحه بمسقط من مسقطات الضبط، والا فما كان لابن الفرضي أن يأخذ عنه وهو يعلم أن الوهم ينافي الضبط.

6) عبد الرحمن بن تمام أبو المطرف الطليطلي (تـ 379 هـ)

جرحه ابن الفرضي بالبدعة، بعد أن ذكر أنه كان فقيها حافظا للمسائل اذ قال : «وكان ينسب الى قلة ورع[330] ونقل عياض كلامه ناسبا اليه دون تعقيب[331]

وقد أخذ عنه ابن الفرضي بناء على ما اشتهر عند المحدثين من جواز الأخذ عن صاحب بدعة اذا كان عدلا ضابطا ولم يكن داعيا الى بدعته، قال الامام مالك : «ولا يوخذ العلم من صاحب هوى يدعو الناس الى هواه»[332].

7) عبد الله بن اسماعيل بن حرب أبو محمد القرطبي المعروف بابن الثور (تـ 380 هـ)

وصفه ابن الفرضي بكثرة السماع وسماع الناس منه، ومعرفة الحديث ورجاله، ووثقه ثم استثنى ضعف خطه حيث قال : «وكان ثقة الا أنه كان ضعيف الخط»[333]

هذا من أمثلة التشدد عند الأندلسيين، فضعف الخط لم يعتبره أحد سببا من أسباب الضعف، ولذلك لم يذكره الذهبي ولا ابن حجر رغم سماعه الكثير في المشرق.

8) عبد الله بن محمد بن زياد أبو محمد القرطبي ابن اليخميمي (تـ 389 هـ)

قال ابن الفرضي : «حدث عن قاسم بن أصبغ... وسمع الناس منه كثيرا،

ثم حكى عن أحمد بن عبد الله بن عبد البصير اتهامه بالكذب في ادعائه السماع من قاسم بن أصبغ قال : «وكان احمد بن عبد الله بن عبد البصير يدفعه عن السماع عن قاسم ونسبه الى الكذب، وكان شيخا حليما أصابه الفالج.»[334].

وترجم له ابن حجر فقال : «قال ابن صابر : فيه نظر»[335] والملاحظ في هذا التجريح أن ابن الفرضي لم يجزم باتهامه بالكذب، بل اكتفى بحكايته عن غيره.

9) عبد الله بن محمد بن عبد المومن أبو محمد بن الزيات القرطبي (تـ 390 هـ)

جمع ابن الفرضي بين توثيقه وتضعيفه، فذكر أنه سمع ببغداد، والبصرة ومصر، والاسكندرية، والقيروان، وذكر كتابه الناس عنه قديما وحديثا، وفي معرض نقده قال : «وكان كثير الحديث مسندا صحيح السماع صدوقا في روايته، الا أن ضبطه لم يكن جيدا وكان ضعيف الخط ربما أخل بالهجاء»[336]

ولم يزد الحافظ الذهبي[337] وابن حجر[338] على نقل كلام ابن الفرضي.

والملاحظ في هذا الجرح أنه يتفرع الى فرعين :

الأول، عدم جودة الضبط، وهو من باب قولهم : غيره أضبط منه، أو أوثق منه، أو أحفظ منه، ولا يعني قطعا التضعبف الذي ترد رواية الراوي به، وانما هو بيان الواقع.

والثاني ضعف الخط والاخلال بالهجاء ويقال عنه ما قيل عن أحمد بن خالد.

10) على بن معاذ بن سمعان، أبو الحسن البجاني (تـ 389 هـ)

وصفة ابن الفرضي بالفصاحة والشاعرية والعلم بالأنساب وطول اللسان، وكثرة الاذاية، وسمع فيه وقال عنه : «وكان يكذب، وقفت على ذلك منه وعلمته»[339]. وقال الذهبي مرة «متهم»[340] ومرة قال : «اتهم في اللقاء»[341] ونقل ابن حجر تكذيبه عن ابن صابر المالقي في تاريخه، وأضاف قوله : «وقال ابن الفرضي : وقفت على كذبه»[342]، فكيف اذا أخذ عنه ابن الفرضي مع وقوفه على كذبه ؟

ان أي جواب على هذا السؤال هو مجرد استنتاج لا يستند الى نقل صريح، وسنختصر الجواب فيما يلي :

ابن الفرضي الذي صرح بكذبه أطلق ولم يقيد، فيحتمل الموضوع أمرين :

الأول أن يكون كذب علي بن معاذ في غير الحديث، فيكون أخذه عنه بناء على أن الكذب المسقط أبدا للعدالة هو الكذب في الحديث، أما في غيره فيجوز الأخذ عمن تلطب عنه[343] غير أنه لم يصرح بشيء من ذلك.

الثاني أن يكون كذبه في الحديث فيكون أخذه عنه قبل علمه بكذبه أو أنه أخذ عنه ما قام دليل خارجي آخر على صحته، غير أن سكوته عن الموضوع يبقى محيرا ولا يسمح بجواب مقنع.

11) محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو بكر بن الأزرق المصري ثم الأندلسي (تـ 385 هـ)

قال ابن الفرضي : «وحدث عن ابن مليح الطرائفي بحديث أخطأ فيه» ثم أسند عنه الى أنس (ض) عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث : «لا يزداد الأمر الا شدة، ولا الدنيا الا ادبارا...»، وفي السند : «أخبرنا، قال : نا أبو جعفر أحمد بن مليح الطرائفي املاء من حفظه بمصر، قال : نا الحسن بن عرفة قال : نا محمد بن ادريس الشافعي» فأخطأ في اسم ابن مليح وكنيته، قال : أبو جعفر أحمد بن مليح، وانما هو أبو علي الحسن بن يوسف، وقال : عن الحسن بن عرفة، وانما هو يونس بن عبد الأعلى».

ثم أسند الحديث مرة عن شيخه ابن مفرج، ومرة عن أبي اسحاق ابراهيم بن علي ابن غالب التمار مصوبا، وأسنده مرة ثالثة عن شيخه عبد الله بن محمد بن علي «بن الباجي» بزيادة. «ولا الناس الا شحا ولا تقوم الساعة الا على شرار الناس، ولا مهدي الا عيسى ابن مريم»[344].

ثم قال أخيرا : «ولم يكن أبو بكر بن الأزرق هذا ممن يضبط الحديث»[345] فالنقد الموجه الى ابن الأزرق كما يظهر هو ضعف الرواية، أي عدم ضبط أسماء الرواة وكناهم، وهو باب عظيم لا يسلم فيه الكثير من الأئمة، وهم وتصحيف.

وقد نقل أبو عبد الله الحاكم وهم وتصحيف عدد من الأئمة، منهم : شعبة، وقتادة وأبو حنيفة[346].

أما كونه لم يكن ممن يضبط الحديث، فربما قصد به نفس المعنى الأول.

12) محمد بن أحمد بن مسور بن عمر بن علي أبو بكر القرطبي (تـ 370 هـ)

ذكر ابن الفرضي أنه روى عن جده محمد بن مسور، وأخيه مسور بن أحمد، وأحمد بن خالد، وأحمد بن زياد، ثم قال : «وكان شيخا قليل العلم»[347] ونص على أنه سمع منه يسيرا.

والتجريح بقلة العلم صفة تكاد تكون قاسما مشتركا بين جميع من انتقدهم ابن الفرضي وهي لا تعني عنده دائما أن المحدث الموصوف بها مقدوح في عدالته وضبطه، مردود الرواية، وانما تعني في الغالب تحديد الدرجة العلمية بدقة متناهية بحيث يمكن وضع كل راو في مكانه بين الآخرين.

13) محمد بن سعدون، أبو عبد الله بن الزنوني (تـ 392 هـ)

وصفه ابن الفرضي بالصلاح والزهد والورع ثم قال عنه : «وكان ضعيف الكتاب غير ضابط»[348]

ونقل كل من الحافظين : الذهبي[349] وابن حجر[350] كلام ابن الفرضي دون تعقيب. فضعف الكتاب قد مر بنا معناه، أما عدم الضبط فيحتمل أن يكون ضعف الكتاب هو تفسيره، وعليه فلا اشكال، ويحتمل أن يكون له سبب آخر. وهنا يطرح السؤال التالي. كيف أخذ عنه ابن الفرضي مع ما عرف عنه من التشدد ؟

ويقال في الجواب ما قيل سابقا.

14) محمد بن عمر بن عبد العزيز بن القوطية أبو بكر القرطبي (تـ 367 هـ)

ذكر ابن الفرضي، أن له سماعا كثيرا وأنه امام في النحو واللغة والصرف ثم قال : «ولم يكن بالضابط لروايته في الحديث والفقه، ولا كانت له أصول

يرجع اليها، وكان ما يسمع عليه من ذلك، انما يحمل على المعنى لا على اللفظ، وكثيرا ما كان يقرأ عليه مالا رواية له فيه على جهة التصحيح»[351]

ونقل ابن فرحون كلام ابن الفرضي ثم أضاف قائلا عنه : «وكانت فيه غفلة وسلامة»[352] أما ابن حجر[353] فنقل ثناء ابن الحذاء وابن عبد البر وغيرهما عليه، ثم أضاف ـــ ناقلا عن ابن الفرضي ـــ الى ما قاله ابن فرحون ـــ : «وذكر أنه كان يدلس في حديثه» وسلم الأستاذ ابن الصديق بتدليسه[354]

والذي يتضح من كلام ابن الفرضي أن ابن القوطية لم يكن عالم رواية، وانما كان همه الدراية، غير أنها لم تكن دراية حديث، وانما دراية لغة.

ملاحظـــات :

ربما مرت بنا في هذه الدارسة بعض الملاحظات مفرقة عن تجريح ابن الفرضي لمن تكلم فيهم، وقد وعدت بملاحظات مجملة مختصرة في الموضوع بعد سرد المنتقدين عنده، وها قد انتهيت من سرد من وقفت له على قول فيهم، من شيوخ له وغيرهم، وقبل أن نحل هذه الملاحظات يجب أن نثبت بعض الحقائق التي توصلت اليها وهي :

1) عدد المنتقدين الذين استطعنا احصاءهم اثنان وأربعون ومائة راو (142).

2) نصفهم تقريبا معاصرون له يستطيع أن يدلى برأيه فيهم انطلاقا من المشاهدة او الخبر المستفيض.

3) نحو الربع منهم يستطيع أن يسأل عنهم من عاصروهم.

4) القلة منهم لم نقف على تاريخ وفياتهم، والأغلب في الذين لم يؤرخ لوفاتهم أنهم توفوا بعده أو قبله بقليل فيضاف أغلبهم للنسبة الأولى.

5) وقلة منهم أيضا، هم الذين اعتمد على قول غيره فيهم عن طريق المؤلفات التي اعتمد عليها.

ولا نقصد باثبات هذه النسب، نفس النسبة، وانما ما ينتج عنها من قيمة لآراء ابن الفرضي المنبثقة من ملاحظاته الشخصية في أغلب الأحيان.

وستنصب ملاحظاتنا هذه على أسباب الجرح عنده، وطريقة استعماله لها، وجمعه بين أكثر من سبب في راو واحد، ونظرته اليها :

أولا : أسباب الجرح عنده

كنت قد حاولت تصنيف واحصاء أسباب الجرح في بحث لي عن المتكلم فيهم من رجال البخاري، فوجدت نحو سبعة عشر سببا، استثنيت منها ثلاثة أسباب تعتبر مرفوضة وهي : الجرح تحاملا، أو تعنتا، أو ممن ليس أهلا لذلك، وبقي أربعة عشر سببا مقبولا ــ على أنني مازلت عند رأيي لي خاص في بعضها ــ كالجهالة ــ وهذه الأسباب الأربعة عشر المقبولة هي :

1 – السلوك الغير المرضي
2 – الاختلاط، وغالبا ما يكون في آخر العمر
3 – التغير كذلك
4 – مخالفة الثقات
5 – الجهالة
6 – الغفلة
7 – التدليس والارسال
8 – الكذب أو الاتهام به
9 – الوهم
10 – الاضطراب
11 – الغلط
12 – التقرب من الخلفاء، والميل الى أهل الدنيا
13 – الافتاء بالرأي
14 – بدعة الاعتقاد. استخرجت منها في البحث تسعة أنواع[355]

وقد استعمل ابن الفرضي كل هذه الأسباب وأضاف اليها :

1 – سوء قول الغير في الراوي
2 – عدم الحفظ أو قلته
3 – عدم الرحلة
4 – قلة العلم
5 – ضعف الخط
6 – اللحن
7 – عدم الفهم. وغير هذه

ثانيا : طريقة استعماله لها

ان المتتبع لاستعمال ابن الفرضي لأسباب الطعن في الرواة يلاحظ من حين لآخر خروجه على المألوف عند النقاد، استعمل مثلا :

1) قلة العلم :

ولا نجد «قلة العلم» كسبب محدد للطعن على الراوي عند علماء الجرح والتعديل، بينما نجده شبه قاعدة عنده، فنسبة هامة من منتقديه قال عنهم : «لم يكن من أهل العلم»، «كان قليل العلم» «لم يكن من طبقة أهل العلم» الى غيرها من العبارات.

وبتتبعي لكثير من مثل هذه الحالات، وجدته في كثير منها عندما ينفي العلم عن الراوي، يقصد نفيا خاصا وليس عاما، يقول مثلا عن محمد بن محمد بن عبد السلام الخشني : «وكان قليل العلم بالفقه والحديث»[356].

يقول ذلك في الوقت الذي يثبت له انفراده برواية كتب أبيه يحدث بها الناس، ويحدث بها ويغيرها عنه جماعة من الشيوخ وأنه كان مشاورا في الأحكام.

فكيف يثبت له هذا كله مع قلة علمه بالفقه والحديث، وفالظاهر أن هذه القلة راجعة الى جانب الدراية فقط، والا فكيف يثبت له كل ذلك مع قلة العلم ؟

2) عدم الضبط

المعروف أن الضبط هو أحد طرفي صفة توثيق الراوي المركبة من الضبط والعدالة. والضبط عبارة عن انتفاء مجموعة من الأسباب. كالاختلاط والتغير، والغفلة، والوهم والاضطراب، والغلط وغيرها.

ولما كان عدم الضبط أصلا يتفرع الى هذه الفروع، اقتصر النقاد في معرض حكمهم على الضعفاء على ذكر هذه الاسباب المكونة لعدم الضبط.

قد قرأت ـــ على سبيل الاستقراء ـــ مائتي ترجمة في أربع وستين صفحة من ميزان الاعتدال[357] للحافظ الذهبي لم أجد فيها مرة واحدة كلمة «ضابط، أو غير ضابط، وكذلك قرأت ثمانية وعشرين ومائة ترجمة للخزرجي[358] لم أجد فيها أثرا لهذه العبارة، والحال أنهما ينقلان عن كلام المتقدمين. ولكن ابن

الفرضي استعملها كثيرا، والملاحظ في استعماله لها أنه يقيدها غالبا بالكتابة، فيقول مثلا : «كان ضابطا لما كتب» أو : «غير ضابط لما كتب».

وأحيانا يستعملها استعمالا غريبا فيقول : «لم يكن بالضابط جدا» وقطعا لا يغير هذا الاستعمال الأخير تجريحا.

3) الجهالة

بقدر ما كثر استعمال النقاد القدامى لصفة الجهالة في التجريح، بقدر ما قل استعمالها عند ابن الفرضي، فمن بين الاثنين والأربعين ومائة رأو استعملها في حق راو واحد أو اثنين لا غير.

واستعماله لها ليس كما ألفناه عند النقاد اذ يقولون عن الراوي : «مجهول» أو«جهله فلان» أو «لايعرف» أو غيرها من العبارات.

وانما قال مثلا عن ابراهيم بن اسماعيل بن سهل الأندلسي ــ بعد أن ذكر تحديثه عن محمد بن حزم بن ابراهيم بن بكير، عن أبي الحسن بن محمد الخراساني، عن علي، ــ «وهؤلاء مجهولون ما أعرفهم»[359].

فالتجريح في هذه الحالة، بالرواية عن المجهولين، لا أن الراوي المترجم له هو المجهول، فلا ينطبق عليه ما تقرر عند علماء الجرح والتعديل من الخلاف في صور الجهالة.

ويقول عن مسلمة بن سليمان : «وما علمت له في الأندلس خبرا» وعن همام بن عبد الله الأندلسي : «ما وقفنا له أيضا على خبر الا بهذا الحديث»[360].

4) عدم الرحلة :

اهتم ابن الفرضي كثيرا بالرحلة، واعتبرها من مقومات التوثيق، فهو اذ يخبر عن رحلة المترجم، يخبر عنها عادة لذاتها، فيستعمل كثيرا عبارة «له رحلة» بدل «رحل».

والذي يؤكد اهتمامه بها أنه أحيانا ينص على عدمها فيقول : «لم تكن له رحلة» وكأنه يشير بذلك الى التقليل من القيمة العلمية للمترجم مع احتمال قصده مجرد الاخبار.

5) البدعة :

أكثر من طعن من الأندلسيين بالبدعة، هم المائلون الى مذهب المعتزلة، وبالذات هم اتباع ابن مسرة، لذلك كان هؤلاء يمثلون أعلى نسبة ممن طعن فيهم ابن الفرضي بالبدعة، ويليهم من كانوا يذهبون مذهب العراقيين في الشراب فيقارفونه — ويدخل في هذا الباب — قلة الورع، والميل الى الدنيا، وكل سلوك غير مرضي من اذاية الناس والنيل من أعراضهم.

6) استعمل ابن الفرضي أوصافا غير معدودة عند علماء الجرح من أسباب الطعن في رواية الراوي، مثل : ضعف الخط، واللحن، وعدم الفهم، وعدم الحفظ وغيرها، فيقول مثلا : ضعيف الخط، لم يكن ممن يفهم الحديث، كان يلحن، كان قليل الحفظ، أو لم يكن بالحافظ.

وهو استعمال يعبر عن تشدد الأندلسيين، وبتتبعنا لهذا الاستعمال عنده، وجدناه لا يقصد بهذه الأوصاف، رد رواية الراوي، وانما يهدف الى تحديد درجته العلمية بدقة وأمانة، فكثيرا ما يصف المترجم له بعدم الفهم، أو ضعف الخط أو غيرهما، ويثبت في نفس الوقت أن الناس أخذوا عنه، أو أنه أخذ عنه بنفسه.

ثالثا : الجرح بما فوق الحاجة

جمع ابن الفرضي بين أكثر من سبب للجرح في راو واحد، الأمر الذي يعتبر خروجا على القاعدة المقررة في علم الجرح والتعديل، والآداب التي يجب على الجارح مراعاتها، من أن الجرح شرع للضرورة، والضرورة تقدر بقدرها، لذلك ينبغي أن لا يجرح بما فوق الحاجة، فاذا كان الجرح بسبب واحد كافيا فلا داعي لاضافة سبب ثان[361].

ولم أجد في هذه القضية بيانا شافيا لأهل هذا العلم، والذي أراه أنه لابد لتوضيحها من الرجوع الى تحليل الصفة القاضية بقبول رواية الراوي المؤلفة من عنصري : الضبط، والعدالة، والتفريق بينهما.

فالتجريح بسببين من الأسباب المخلة بالضبط، ليس هو التجريح بأمرين من الأمور المسقطة للعدالة، ولعل هذه الأخيرة هي التي أراد علماء الجرح والتعديل أن لا يذكر المجرح أمرين منها اذا كان الواحد كافيا. ولكنهم لم يفصحوا

فأطلقوا، ولم يفرقوا بين عنصري الضبط والعدالة والذي حملهم على ذلك هو الخوف من الوقوع في الغيبة المحرمة بناء على أن الجرح مستثنى منها[362].

والواقع أن هذا الأمر اذا صدق على تعداد الأسباب المسقطة للعدالة، فلا يصدق على تعدد الأسباب المخلة بالضبط.

فوصف الراوي بالكذب مثلا كاف لأن تترك روايته، ولا داعي لأن يذكر بوصف آخر بعد وصفه بالكذب، بينما وصفه بالغلط مثلا لا يكفي لرد روايته، اذ لا يكاد يسلم منه أحد، وبالتالي فلا مانع اطلاقا من ذكر سبب أو أسباب أخر، كالوهم والاضطراب، وسوء الحفظ وغيرها، ولا يلزم من تكرارها الوقوع في الغيبة المحرمة. كما يلزم ذلك من تكرار مسقطات العدالة.

وقد كان ابن الفرضي دقيقا وحذرا في هذا الباب فقد كرر كثيرا الأسباب المخلة بالضبط اذ قال مثلا : «ولم يكن ممن يفهم الحديث، ولا يتقن الرواية، وكان خطه ضعيفا وضبطه كضبط القرويين»[363].

وجمع بين سبب مخل بالضبط وآخر مسقط للعدالة فقال مثلا : «ولم يكن ممن يفهم الحديث، وكان شيخا كثير الملق»[364].

ويلاحظ في هذا المثال وهو نموذج لغيره من الأمثلة أنه قدم السبب المخل بالضبط على السبب المسقط للعدالة، وليس هذا الصنيع وليد الصدفة والاتفاق، وانما هو عمل مقصود، لأن ذكر ما يسقط العدالة قد يغني عن ذكر ما يخل بالضبط، ولا يصح العكس كما سبق، لذلك كان هذا التقديم مقصودا كما يظهر.

ولم يجمع ابن الفرضي بين مسقطين من مسقطات العدالة في حق راو واحد، وانما أكد أحيانا مسقطا واحدا بعبارات مختلفة، اذ قال مثلا، «طويل اللسان كثير الملق»[365] وقال : «شديد الايذاء بلسانه بذيئا ثلابة»[366] وقال : «وكان كثير الملق شديد التعظيم لأهل الدنيا مفرطا في ذلك[367].

ففي الحالات الثلاث نجد الوصف واحدا هو السلوك الغير المرضي في الاقوال، والأحوال.

رابعا : نظرته اليها :

أشرت سابقا الى أن ابن الفرضي استعمل أسبابا لم يعتبرها العلماء كافية

لرد رواية الراوي، كاللحن، وضعف الخط، وعدم الرحلة، وقلة الحفظ أو غيرها.

ونشير هنا الى أنه وان كان متشددا فليس من المتحاملين أو المتعنتين الذين ترد أحكامهم، اذ لم يصفه بذلك أحد ممن نقلوا عنه، ومنهم الحفاظ الكبار، فبماذا نفسر صنيعه اذن ؟

الواقع أننا لو اعتبرنا التجريح هو قصده من استعماله لهذه الأسباب والألفاظ المعبر بها عنها، لكان التحامل واضحا في أحكامه، ولكن تجاوبه مع هذه الاستعمال بأخذه عن كثير ممن قال فيهم مثل ذلك، واخباره بسماع الناس عنهم، يمنع هذا الاعتبار ويصرف قصده الى بيان حقيقة الراوي، وتحديد درجته العلمية، بدقة كما سبقت الاشارة الى ذلك.

وقد استعملت كلمات : جرح، وطعن، ونقد، ضمن موضوع :« ابن الفرضي الناقد» ولا أقصد بها رد رواية الراوي المترجم له، وانما قصدت ما نعتقد أنه قصده من المعنى العام لبيان واقع الراوي.

(*) هو عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الازدي (351 هـ ــ 403 هـ)، كنيته أبو الوليد. اشتهر بابن الفرضي لأن أباه كان مشتغلا بعلم الفرائض. من شيوخه أبو عمر الجُذَامي القرطبي وسليمان بن أيوب القوطي وابن الباجي واسماعيل بن اسحاق بن الطحان، ومن أشهر تلاميذه ابن عبد البر القرطبي وابن حزم الظاهري وابن حيان صاحب «المقتبس».

(1) أمثال : يحيى بن سعيد القطان تـ 198 هـ. ومحمد بن عمرو العقيلي تـ 322 هـ، وأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي تـ 374 هـ وعبد الرحمن بن علي بن الجوزي تـ 597 هـ.

(2) أمثال الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر تـ 463 هـ، وأبي بكر محمد بن أحمد بن سيد الناس الاشبيلي تـ 657 هـ، والحافظ الذهبي تـ 748 هـ، وأبي عبد الله محمد بن يوسف بن المواق تـ 897 هـ.

(3) أمثال البخاري ومسلم من المتقدمين، والحافظ ابن حجر وأضرابه من المتأخرين.

(4) نفح الطيب 3 / 166 ــ 167. والهبل : الثكل، يقال : هبلته أمه بمعنى ثكلته أي فقدته (لسان العرب 11 / 686).

(5) انظر آثار ابن الفرضي «المؤتلف والمختلف» مثلا.

(6) انظر تحقيقنا في موضوع «ابن الفرضي يصمد أمام النقد القديم والحديث».

(7) الجرح والتعديل في المدرسة المغربية ص 46.

(8) مثل التاريخ الكبير للبخاري، والتاريخ والعلل ليحي بن معين وغيرهما.

(9) الصلة 1 / 1

(10) ترتيب المدارك ميزان الاعتدال، لسان الميزان.

(11) تاريخ علماء الأندلس رقم 681.

(12) تاريخ علماء الأندلس رقم 17.

(13) الذيل والتكملة 6 / 157.

(14) الألقاب 17 / 2.

(15) ميزان الاعتدال 4 / 367.

(16) الخلاصة ص 422.

(17) الذيل والتكملة 5 / 1 ص 146 ــ 147. عن المؤتلف لابن الفرضي.

(18) المصدر نفسه الجزء والصفحة.

(19) يعتبر الجرح والتعديل استثناء من الغيبة المحرمة والثناء الغير المحمود.

(20) جعلها المتقدمون ثلاثة، وأوصلها المتأخرون الى ستة، الأولى في التعديل أرفع من التي تليها، والأولى في الجرح أخف مما بعدها، وهذه خلاصة مراتبها.

مراتب التعديل :

1) الصحابي : وهو يمثل المرتبة الأولى، ومعرفته كافية للافصاح عن عدالته.
2) صيغ المبالغة والتفضيل أو ما يقوم مقامهما : مثل أوثق الناس، ليس في الدنيا مثه...الخ
3) التكرار والتأكيد، مثل ثقة ثقة الى تسعة، وثقة ثبت.
4)افراد صيغة من صيغ التوثيق، مثل : ثقة، أو، حجة، أو حافظ، أو متقن... الخ.
5) ما يدل من الصيغ على أنه مأمون فيما يروي : مثل، ليس به بأس، مأمون، صدوق.
6) ما أشعر بالقرب من التجريح، كقولهم : ليس ببعيد عن الصواب، وقولهم : يكتب، أو يروي حديثه.

مراتب الجرح.

1) ما أشعر من الصيغ بالقرب من التعديل، كقولهم : فيه مقال أدنى مقال، ينكر مرة ويعرف أخرى، غيره أوثق منه، ليس بذاك، لا أدري ما هو،... الخ.

2) ما أشعر باضطراب الراوي أو وجود غرابة تنكر في حديثه، كقولهم : لا يحتج به، له مناكير، مضطرب الحديث، ضعيف، منكر، ضعفوه، له ما ينكر... الخ

3) ما أشعر بضعف الراوي، مثل : ضعيف جدا، واه بمرة، رد حديثه، مطروح الحديث، لا تحل كتابة حديثه، مردود الحديث، طرحوه، لا يكتب حديثه.

4) ما أشعر بنفي الثقة : أو اثبات تهمة، مثل : يسرق الحديث، متهم بالوضع متهم بالكذب، ليس بالثقة، لا يعتبر حديثه، متروك، ساقط، تركوه.

5) صيغ المبالغة، أو ما أفاد الكذب والوضع نصا، مثل : دجال، يكذب، يضع الحديث...

6) ما كان على وزن اسم التفضيل، أو أفاد المبالغة في التجريح، مثل : أكذب الناس، منبع الكذب، معدن الكذب، ركن الكذب وغيرها. أنظر «التبصرة والتذكرة 2 / 2 — 10 تدريب الراوي 1 / 342 — 346، منهج النقد في علوم الحديث ص 100 — 103.

(21) انظر التاريخ مثلا : الأرقام : 172، 186، 226، 307، 1518، 1377 وغيرها.

(22) تاريخ علماء الأندلس رقم 740.

(23) قال ذلك في حق محمد بن ابراهيم بن حيون رقم 1164.

(24) قال ذلك في حق حسان بن عبد الله الاستجي رقم 358.

(25) التاريخ رقم 219.

(26) التاريخ رقم 415.

(27) التاريخ رقم 193.

(28) التاريخ رقم 184.

(29) التاريخ رقم 428.

(30) التاريخ رقم 413.

(31) التاريخ رقم 900.

(32) المصدر نفسه رقم 1376.

(33) أقصد بالغير من كانوا بعد ابن الفرضي، أما من كانوا قبله فكثير من أحكامه منقولة عنهم.

(34) تاريخ علماء الأندلس رقم 201.

(35) ميزان الاعتدال 1 / 128 رقم 517.

(36) لسان الميزان 1 / 246.

(37) تاريخ علماء الأندلس رقم 215.

(38) لسان الميزان 1 / 435.

(39) الاكمال لابن ماكولا 3 / 29 — 30 هامش 2 من مشتبه النسبة.

(40) ميزان الاعتدال 1 / 256 — 257.

(41) الخلاصة ص 38

(42) هو أسيد بن الحضير الأشهلي الانصاري مشهور (تـ 20 هـ) انظر ترجمته في الاصابة 1 / 49، الاستيعاب 1 / 53، التاج الجامع للأصول 3 / 391.

(43) كل هذه الأقوال في تاريخ علماء الأندلس رقم 245.

(44) ترتيب المدارك 4 / 252.

(45) المغني في الضعفاء 1 / 92 رقم 766.

(46) ميزان الاعتدال 1 / 269 رقم 1008.
(47) لسان الميزان 1 / 458 رقم 1416.
(48) منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي 1 / 203.
(49) تاريخ علماء الأندلس رقم 253.
(50) لسان الميزان 1 / 460.
(51) تاريخ علماء الأندلس رقم 264.
(52) ميزان الاعتدال 1 / 276 رقم 1030.
(53) لسان الميزان 1 / 466 رقم 1438.
(54) تاريخ علماء الأندلس رقم 305.
(55) لسان الميزان 2 / 73 رقم 279.
(56) ترتيب المدارك 6 / 268 ـ 269.
(57) شجرة النور الزكية ص 95.
(58) تاريخ علماء الأندلس رقم 593.
(59) ميزان الاعتدال 2 / 280، المغني في الضعفاء 1 / 300.
(60) لسان الميزان 3 / 153.
(61) تاريخ علماء الأندلس رقم 628.
(62) قضاة قرطبة ص 91.
(63) ترتيب المدارك 4 / 449.
(64) تاريخ علماء الأندلس رقم 769.
(65) ميزان الاعتدال 3 / 14. المغني 2 / 417،/لسان الميزان 4 / 110.
(66) تاريخ علماء الأندلس رقم 1068
(67) الديباج المذهب 2 / 146.
(68) لسان الميزان 4 / 458.
(69) تاريخ علماء الأندلس رقم 1082.
(70) ترتيب المدارك 3 / 326.
(71) جذوة المقتبس ص 333 رقم 780، بغية الملتمس ص 451 رقم 1312.
(72) تاريخ علماء الأندلس رقم 1375.
(73) المغني في الضعفاء 2 / 549 رقم 5245 / ميزان الاعتدال.
(74) لسان الميزان 5 / 58.
(75) تاريخ علماء الأندلس رقم 1097.
(76) ميزان الاعتدال 3 / 476 رقم 7202.
(77) لسان الميزان 5 / 67.
(78) تاريخ علماء الأندلس رقم 1105.
(79) ترتيب المدارك 4 / 262 ـ 263.
(80) تاريخ علماء الأندلس رقم 1385.
(81) ميزان الاعتدال 3 / 539، المغني في الضعفاء 2 / 577.
(82) لسان الميزان 5 / 159
(83) تاريخ علماء الأندلس رقم 1370
(84) لسان الميزان 5 / 213 رقم 740.

(85) تاريخ علماء الأندلس رقم 1321.
(86) انظر أيضا رسالة ابن الصديق (الجرح والتعديل في المدرسة المغربية ص 74).
(87) لسان الميزان 5 267 رقم 920.
(88) تاريخ علماء الأندلس رقم 1202.
(89) أخبار الفقهاء والمحدثين (خ) ورقة 116.
(90) جذوة المقتبس ص 63 رقم 83.
(91) بغية الملتمس ص 88 رقم 163.
(92) تاريخ علماء الأندلس رقم 1095.
(93) المصدر نفسه.
(94) لسان الميزان 5 / 228 رقم 803.
(95) قال عياض الجريوني وأخذه ابن حجر عنه محرفا. الحرفوني ونص ابن حارث على أن أصله من الجزيرة.
(96) تاريخ علماء الأندلس رقم 1166
(97) أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 48 / 1.
(98) ترتيب المدارك 5 / 168.
(99) لسان الميزان 5 / 276، رقم 947.
(100) تاريخ علماء الأندلس رقم 1320.
(101) ميزان الاعتدال 3 / 640.
(102) لسان الميزان 5 / 275.
(103) تاريخ علماء الأندلس رقم 1187.
(104) أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة (20 — 21).
(105) ترتيب المدارك 5 / 153 — 155.
(106) تاريخ علماء الأندلس رقم 1243.
(107) ميزان الاعتدال 3 / 679.
(108) المغني في الضعفاء 2 / 622.
(109) لسان الميزان 5 / 334.
(110) أخبار الفقهاء والمحدنين ورقة 115 — 116.
(111) تذكرة الحفاظ 1 / 264.
(112) المرجع نفسه 1 / 262، طبقات الحفاظ ص 113
(113) خلاصة تهذيب الكمال ص 146، شذرات الذهب 1 / 354.
(114) تاريخ علماء الأندلس رقم 1329.
(115) ميزان الاعتدال 4 / 47 ولم يقل ابن الفرضي عن الحافظ ابن مفرج مما نسب اليه.
(116) المغنى في الضعقاء 2 / 635.
(117) لم يذكر الذهبي في التذكرة (3 / 1007) شيئا من هذا.
(118) لسان الميزان 5 / 387 رقم 1260.
(119) انظر مزيدا من التفصيل في الموضوع في مقال : «نماذج من أوهام النقاد المشارقة في الرواة المغاربة» للأستاذ ابراهيم بن الصديق، مجلة دار الحديث الحسنية عدد 3 ص 154.
(120) تاريخ علماء الأندلس رقم 1376.
(121) لسان الميزان 5 / 393 رقم 1271.
(122) تاريخ علماء الأندلس رقم 1178

(123) ميزان الاعتدال 4 / 68، المغني في الضعفاء 2 / 642
(124) لسان الميزان 5 / 419
(125) اختلفت التراجم في تحديد سن وفاته، اعتمد ابن حجر على الحميدي فجعلها 261، واعتمد عياض على ابن الفرضي فجعلها 271.
(126) تاريخ علماء الأندلس رقم 1111
(127) ترتيب المدارك 4 / 248، والزعارة شراسة في الخلق
(128) المغني في الضعفاء 2 / 646 رقم 6100
(129) لسان الميزان 5 / 435.
(130) تاريخ علماء الأندلس رقم 1420
(131) لسان الميزان 6 / 33، رقم 134
(132) تاريخ علماء الأندلس رقم 1421
(133) المغني في الضعفاء 2 / 658، ميزان الاعتدال 4 / 112
(134) لسان الميزان 6 / 35 رقم 141.
(135) الجرح والتعديل في المدرسة المغربية ص 66
(136) تاريخ علماء الأندلس رقم 1464
(137) ميزان الاعتدال 4 / 200 / المغني في الضعفاء 2 / 682
(138) لعل المقصود ابن صابر فقد ألفنا نقله مثل هذه العبارة عنه.
(139) لسان الميزان 6 / 112
(140) الاكمال لابن ماكولا : 2 / 187 هامش 2
(141) ميزان الاعتدال 4 / 237 — 238.
(142) تاريخ علماء الأندلس رقم 133
(143) ترتيب المدارك 6 / 149
(144) تاريخ علماء الأندلس رقم 101
(145) ميزان الاعتدال 1 / 98 / المغني في الضعفاء 1 / 39 رقم 289.
(146) لسان الميزان 1 / 174 رقم 557
(147) تاريخ علماء الأندلس رقم 235
(148) لسان الميزان 1 / 368 رقم 1147.
(149) تاريخ علماء الأندلس رقم 233
(150) ترتيب المدارك 6 / 126
(151) الديباج المذهب 1 / 196
(152) شجرة النور الزكية ص 90
(153) تاريخ علماء الأندلس رقم 255
(154) ترتيب المدارك 6 / 149
(155) تاريخ علماء الأندلس رقم 339
(156) ترتيب المدارك 5 / 233
(157) تاريخ علماء الأندلس رقم 338
(158) ترتيب المدارك 5 / 235
(159) أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 148
(160) تاريخ علماء الأندلس رقم 349.

(161) ترتيب المدارك 4 / 120
(162) تاريخ علماء الأندلس رقم 523
(163) لسان الميزان 3 / 26 رقم 90
(164) تاريخ علماء الأندلس رقم 493
(165) ميزان الاعتدال 2 / 140 / المغني في الضعفاء 1 / 260 رقم 2399
(166) تاريخ علماء الأندلس رقم 484.
(167) ترتيب المدارك 5 / 169.
(168) تاريخ علماء الأندلس رقم 500
(169) ترتيب المدارك 5 / 224
(170) تاريخ علماء الأندلس رقم 835
(171) ترتيب المدارك 4 / 245
(172) لسان الميزان 3 / 382 رقم 1532
(173) أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة (94 — 101).
(174) أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 77 / 2
(175) تاريخ علماء الأندلس رقم 685
(176) ترتيب المدارك 6 / 166
(177) تاريخ علماء الأندلس رقم 741
(178) ترتيب المدارك 6 / 302 و 7 / 201
(179) هكذا سماه ابن الفرضي وهو خلط بين، وداود الظاهري هذا متكلم فيه رغم امامته.
(180) تاريخ علماء الأندلس رقم 653.
(181) ترتيب المدارك 4 / 429.
(182) تاريخ علماء الأندلس رقم 813
(183) ترتيب المدارك 4 / 110
(184) تاريخ علماء الأندلس رقم 820
(185) لاشك أن الكتاب هو : الاحتفال في علماء الأندلس الذي وصل به كتاب ابن عبد البر.
(186) تاريخ علماء الأندلس رقم 1046
(187) ترتيب المدارك 4 / 118 — 119
(188) جذوة المقتبس ص 313 رقم 777
(189) بغية الملتمس ص 451 رقم 1309
(190) تاريخ علماء الأندلس رقم 1102
(191) أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 44 / 1
(192) ترتيب المدارك 4 / 252.
(193) تاريخ علماء الأندلس رقم 1398
(194) الديباج المذهب 2 / 212
(195) تذكرة الحفاظ 3 / 1002
(196) طبقات الحفاظ ص 397
(197) لا شك أن الكتاب : هو كتاب السبعة الذي اشتهر به أبو بكر بن مجاهد البغدادي (تـ 324 هـ)
(198) تاريخ علماء الأندلس رقم / 1400
(199) ترتيب المدارك 4 / 412

(200) غاية النهاية 2 / 132، واختلف مع ابن الفرضي في تاريخ دخوله الأندلس ووفاته.
(201) تاريخ علماء الأندلس رقم 1099.
(202) ترتيب المدارك 4 / 117.
(203) أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 63 / 1 — 2.
(204) تاريخ علماء الأندلس رقم 1338.
(205) ترتيب المدارك 6 / 303.
(206) لسان الميزان 5 / 260 رقم 896.
(207) هو اسماعيل بن حامد بن عبد الرحمن الأنصاري / شهاب الدين (574 — 653).
(208) قال ابن ماكولا : «أما ضيفون بالفاء فهو أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن ضيفون». الاكمال 5 / 230. وقال ابن حجر «ضيفون كثير في المغاربة» تبصير المشتبه 3 / 858.
(209) تاريخ علماء الأندلس رقم 1291.
(110) ميزان الاعتدال 3 / 633 رقم 7896 / المغني في الضعفاء 2 / 609.
(211) تاريخ علماء الأندلس رقم 21
(212) ميزان الاعتدال 1 / 69 رقم 230
(213) تهذيب التهذيب 1 / 170
(214) الخلاصة ص 22
(215) تاريخ علماء الأندلس رقم 758
(216) جذوة المقتبس رقم 542 ص 257
(217) ترتيب المدارك 7 / 135
(218) تذكرة الحفاظ 3 / 1024
(219) طبقات الحفاظ ص 405.
(220) تاريخ علماء الأندلس رقم 814.
(221) أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 95 / 1.
(222) انظر مقالا له تحت عنوان «عبد الملك بن حبيب فقيه الأندلس» بمجلة دار الحديث الحسنية عدد 1 ص 15 — 35 السنة 1399 هـ 1979 م، بحث مطول.
(223) ترتيب المدارك 4 / 129 — 130.
(224) تاريخ علماء الأندلس رقم 2452، غير أنه أيضا ما كان ليسكت عنه لو كان يجهله، فبقي أن تكون له معرفة لا تؤهله الى مرتبة التعديل والتجريح.
(225) أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 95 / 1
(226) ترتيب المدارك 4 / 247 — 249.
(227) تهذيب التهذيب 6 / 392.
(228) تاريخ علماء الأندلس رقم 1132.
(229) جذوة المقتبس ص 68 رقم 100.
(230) تذكرة الحفاظ 2 / 649.
(231) طبقات الحفاظ ص 284.
(232) تاريخ علماء الأندلس رقم 1134.
(233) المصدر نفسه والرقم.
(234) ترتيب المدارك 4 / 437.
(235) ميزان الاعتدال 4 / 59 رقم 8290.

(236) المغني في الضعفاء 2 / 641 رقم 6064.
(237) لسان الميزان 5 / 416 رقم 1372.
(238) تاريخ علماء الأندلس رقم 1443.
(239) ميزان الاعتدال 4 / 135.
(240) تهذيب التهذيب 10 / 209 رقم 389.
(241) ميزان الاعتدال 4 / 519.
(242) تهذيب التهذيب 12 / 81 رقم 352.
(243) تقريب التهذيب 2 / 415 رقم 99.
(244) خلاصة تهذيب الكمال ص 448، وقال المعلق في الطرة (5) : وقال الحاكم أبو أحمد وأبو زرعة : لا يسمى، وقال ابن ماكولا : مختلف في اسمه فيقال عمرو بن نصر، ويقال عامر بن الحارث.
(245) الألقاب ورقة 35 / 1
(246) الخلاصة ص 206
(247) تاريخ علماء الأندلس رقم 1175
(248) أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 65 ـ 66 / 1
(249) ترتيب المدارك 5 / 234.
(250) تاريخ علماء الأندلس رقم 1544.
(251) ترتيب المدارك 6 / 170.
(252) تاريخ علماء الأندلس رقم 492.
(253) لسان الميزان 3 / 25.
(254) تاريخ علماء الأندلس رقم 236.
(255) المصدر نفسه رقم 294.
(256) المصدر نفسه رقم 285.
(257) المصدر نفسه رقم 420.
(258) المصدر نفسه رقم 617.
(259) المصدر نفسه رقم 748.
(260) المصدر نفسه رقم 745.
(261) المصدر نفسه رقم 711.
(262) المصدر نفسه رقم 987.
(263) المصدر نفسه رقم 1340.
(264) المصدر نفسه رقم 1237.
(265) المصدر نفسه رقم 1425.
(266) المصدر نفسه رقم 1426.
(267) المصدر نفسه رقم 1453.
(268) المصدر نفسه رقم 250.
(269) المصدر نفسه رقم 425.
(270) المصدر نفسه رقم 425.
(271) المصدر نفسه رقم 671.
(272) المصدر نفسه رقم 697.
(273) المصدر نفسه رقم 1299.

(274) المصدر نفسه رقم 49.
(275) المصدر نفسه رقم 198.
(276) المصدر نفسه رقم 320.
(277) المصدر نفسه رقم 341.
(278) المصدر نفسه رقم 17.
(279) المصدر نفسه رقم 802.
(280) المصدر نفسه رقم 1206.
(281) المصدر نفسه رقم 1402.
(282) المصدر نفسه رقم 416.
(283) المصدر نفسه رقم 411.
(284) المصدر نفسه رقم 1078.
(285) المصدر نفسه رقم 1380.
(286) المصدر نفسه رقم 1397.
(287) المصدر نفسه رقم 1297.
(288) في طبعة مدريد من تاريخ ابن الفرضي بالعين المهملة مفتوحة.
(289) تاريخ علماء الأندلس رقم 383.
(290) جذوة المقتبس ص 204 رقم 406.
(291) بغية الملتمس ص 280 رقم 689.

(292) تاريخ علماء الأندلس رقم 1137.
(293) انظر هل هو الذي ذكره الحافظ الذهبي / ميزان الاعتدال 1 / 150 رقم 585 إذا قال : أحمد بن محمد بن هارون البرقي أبو جعفر، ذكره ابن يونس وقال كذاب...الخ.
(294) تاريخ علماء الأندلس رقم 199.
(295) تاريخ علماء الأندلس رقم 900.
(296) محمد بن وضاح القرطبي (رسالة دبلوم) ص 371.
(297) تاريخ علماء الأندلس رقم 918.
(298) المصدر نفسه رقم 1200.
(299) تاريخ علماء الأندلس رقم 54.
(300) المصدر نفسه رقم 57.
(301) المصدر نفسه رقم 127.
(302) تاريخ علماء الأندلس رقم 179، وانظر المرقبة العليا ص 78.
(303) المصدر نفسه رقم 308.
(304) المصدر نفسه رقم 417.
(305) المصدر نفسه رقم 810.
(306) المصدر نفسه رقم 834.
(307) تاريخ علماء الأندلس رقم 660.
(308) المصدر نفسه رقم 1063.
(309) المصدر نفسه رقم 1260.
(310) تاريخ علماء الأندلس رقم 1366.

(311) المصدر نفسه رقم 1452.
(312) تاريخ علماء الأندلس رقم 147.
(313) المصدر نفسه رقم 396، وماذا يقال عن ابن وضاح وبقي بن مخلد وهما أقدم من خالد ؟
(314) تاريخ علماء الأندلس رقم 958.
(315) المصدر نفسه رقم 169.
(316) المصدر نفسه رقم 691.
(317) تاريخ علماء الأندلس رقم 184.
(318) ميزان الاعتدال 1 / 95 والمغني في الضعفاء 1 / 38.
(319) لسان الميزان 1 / 165 رقم 530.
(320) الجرح والتعديل في المدرسة المغربية ص 160.
(321) قال الأصمعي ـــ وقد ذكر حديث : «من كذب علي...الخ» لأنه لم يكن يلحن فيهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه (الاسماع ص 184).
(322) جامع بيان العلم وفضله 1 / 78.
(323) المصدر نفسه 1 / 80.
(324) جامع بيان العلم وفضله 1 / 81.
(325) تاريخ علماء الأندلس وقم 257.
(326) المصدر نفسه رقم 353.
(327) بغية الوعاة 1 / 539.
(328) تاريخ علماء الأندلس رقم 413.
(329) تارخ علماء الأندلس رقم 883.
(330) المصدر نفسه رقم 803.
(331) ترتيب المدارك 7 / 31.
(332) معرفة علوم الحديث ص 135.
(333) تاريخ علماء الأندلس رقم 746.
(334) تاريخ علماء الأندلس رقم 752.
(335) لسان الميزان 3 / 353 رقم 1432.
(336) تاريخ علماء الأندلس رقم 755.
(337) ميزان الاعتدال 1 / 498 المغني في الضعفاء 1 / 354.
(338) لسان الميزان 3 / 353 رقم 1428.
(339) تارخ علماء الأندلس رقم 930.
(340) المغني في الضعفاء 2 / 455.
(341) ميزان الاعتدال 3 / 157 رقم 5948.
(342) لسان الميزان 4 / 263 رقم 726.
(343) التبصرة والتذكرة 1 / 333.
(344) قد تكلمت على الحديث في بابه.
(345) تاريخ علماء الأندلس رقم 1403.
(346) معرفة علوم الحديث ص 149 ـــ 150.
(347) تاريخ علماء الأندلس رقم 1324.
(348) المصدر نفسه رقم 1386.

(349) ميزان الاعتدال 3 / 561 رقم 7591   المغني في الضعفاء 2 / 585 رقم 5592.
(350) لسان الميزان 5 / 175 رقم 609.
(351) تاريخ علماء الأندلس رقم 1316
(352) الديباج المذهب 2 / 218 غير أنه لا توجد هذه الزيادة لابن الفرضي.
(353) لسان الميزان 5 / 324 رقم 1065.
(354) الجرح والتعديل في المدرسة المغربية ص 97.
(355) تراجع في البحث المذكور.
(356) تاريخ الأندلس رقم 1237.
(357) الجزء الأول ص من (1 64).
(358) الخلاصة ص 101 — 107.
(359) تاريخ علماء الأندلس رقم 17.
(360) المصدر نفسه رقم 1420، والحديث هو : «عثمان تستحي منه الملائكة».
(361) محاضرات الأستاذ ابراهيم بن الصديق ص 96 — 97   منهج النقد في علوم الحديث ص 86.
(362) احياء علوم الدين (بيان الأعذار المرخصة في الغيبة 3 / 132).
(363) تاريخ علماء الأندلس رقم 1397.
(364) المصدر نفسه رقم 418.
(365) المصدر نفسه رقم 1180.
(366) المصدر نفسه رقم 523.
(367) المصدر نفسه رقم 1380.